

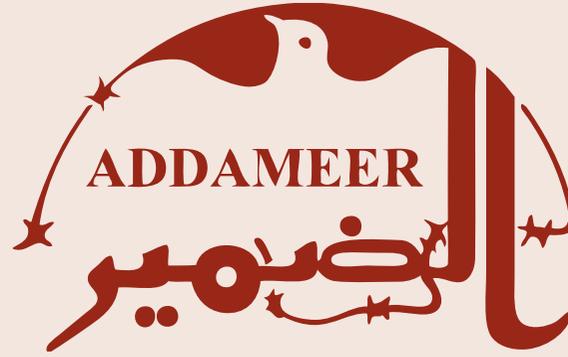
التقرير السنوي

٢٠١١



التقرير الإداري السنوي

للعام ٢٠١١



الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

رام الله - فلسطين

فهرس المحتويات

٩	أعضاء الجمعية العمومية و مجلس الإدارة
١١	طاقم العاملين
١٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٥	رؤية و رسالة المؤسسة و اهداف المؤسسة الإستراتيجية
١٦	تقديم
١٩	ملخص تنفيذي

الباب الأول

الهدف العام الأول:

٢٣	إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية في التعامل مع المعتقلين والأسرى وعائلاتهم أثناء الاعتقال أو الأسر
----	--

الهدف المرحلي الأول:

٢٥	الحد من العقوبات و التعذيب و المعاملة الحاطة بالكرامة للأسرى و المعتقلين و أسرهم
٢٦	المخرج الأول: توفير الخدمات القانونية و الحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب بما يراعي القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني
٢٦	النتائج المباشرة
٢٦	المتابعات و الإنجازات
٣٠	إستنتاجات و إستخلاصات

المخرج الثاني: توفير خدمات الإرشاد والتوعية الحقوقية والقانونية ٣١

النتائج المباشرة ٣١

المتابعات والإنجازات ٣١

إستنتاجات وإستخلاصات ٣٢

المخرج الثالث: المحامون الذين قد يقومون بالتمثيل القانوني عن الأسرى

والمعتقلين لديهم المعرفة والخبرات حول الجهاز القضائي العسكري ٣٣

النتائج المباشرة ٣٣

المتابعات والإنجازات ٣٣

إستنتاجات وإستخلاصات ٣٤

الهدف المرحلي الثاني:

الحد من الانتهاكات في السياسات والممارسات أثناء الأسر أو الاعتقال أو المحاكمة

التي لا تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ٣٥

المخرج الأول: الرصد والتوثيق والنشر / الدراسات للانتهاكات التي يواجهها الأسرى

والمعتقلون أثناء وبعد الأسر أو الاعتقال ٣٦

النتائج المباشرة ٣٦

المتابعات والإنجازات ٣٦

المخرج الثاني: بناء تحالفات بين المؤسسات المحلية والدولية والإقليمية تساند

قضايا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٣٨

النتائج المباشرة ٣٨

المتابعات والإنجازات ٣٨

إستنتاجات وإستخلاصات ٣٩

المخرج الثالث: تنظيم حملات ضغط ومناصرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي	٤٠
النتائج المباشرة	٤٠
المتابعات والإنجازات	٤٠
إستنتاجات وإستخلاصات	٤٢
المخرج الرابع: تجنيد رأي عام عالمي لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها وللضغط عليها لتغيير ممارساتها وسياساتها	٤٣
النتائج المباشرة	٤٣
المتابعات والإنجازات	٤٣
إستنتاجات وإستخلاصات	٤٦

الباب الثاني

الهدف العام الثاني:

التشريعات والسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية ملتزمة بمعايير وبنود القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص الاعتقال والاحتجاز والسجن والعقوبات

الهدف المرحلي الأول:

تفعيل دور الضمير في تطوير نظام قضائي يكفل المساءلة والمحاسبة في حال الانتهاكات للمعايير الدولية

المخرج الأول: توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي

النتائج المباشرة

المتابعات والإنجازات

المخرج الثاني: المشاركة في تطوير التشريعات ذات العلاقة ٥١

النتائج المباشرة ٥١

المتابعات و الإنجازات ٥١

الهدف المرحلي الثاني:

إلغاء العقوبات والإجراءات في القوانين واللوائح التنفيذية التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير القانونية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعذيب

وعقوبة الإعدام ٥٢

المخرج الأول: رصد توثيق الانتهاكات ذات العلاقة بالتعذيب وعقوبة الإعدام

ونشرها ٥٢

النتائج المباشرة ٥٢

المتابعات و الإنجازات ٥٣

المخرج الثاني: بناء حملات ضغط ومناصرة ٥٤

المخرج الثالث: تطوير المشاركات في الائتلافات المحلية والإقليمية والدولية ٥٥

النتائج المباشرة ٥٥

المتابعات و الإنجازات ٥٥

إستخلاصات ٥٦

الباب الثالث

الهدف العام الثالث:

مجتمع ومؤسسات مساندة لحقوق المدنية والسياسية للفئات والأفراد المنتهكة

حقوقهم ٥٧

الهدف المرحلي الأول:

- تشكيل مجموعات توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز قدراتها ٥٨
- المخرج الأول: تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية ٥٩
- النتائج المباشرة ٥٩
- المتابعات و الإنجازات ٥٩

الباب الرابع

الهدف العام الرابع:

- تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق أهدافه ٦١

الهدف المرحلي الأول:

- توفير بيئة داخلية داعمة تمكن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية ٦٢
- المخرج الأول: تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية وتنفيذها بشكل منتظم ٦٢
- النتائج المباشرة ٦٢
- المتابعات و الإنجازات ٦٢
- المخرج الثاني: تطوير قدرات الكادر ٦٣
- النتائج المباشرة ٦٣
- المتابعات و الإنجازات ٦٣

الهدف المرحلي الثاني:

٦٤ خلق استدامة للمؤسسة

٦٤ المخرج الأول: تطوير شبكة علاقات المؤسسة محلياً إقليمياً ودولياً

٦٤ النتائج المباشرة

٦٤ المتابعات و الإنجازات

الملاحق

٦٥ ملحق رقم (1) زيارات السجون

٧٣ ملحق رقم (2) الضمير في الإعلام المحلي و الدولي

أعضاء الجمعية العمومية و مجلس إدارة الضمير لرعاية الأسير و حقوق الإنسان



أعضاء الجمعية العامة:

١٤. عطا الخطيب.
١٥. علاء جرادات.
١٦. فاطمة دعنا.
١٧. لمياء شلالدة.
١٨. محمود الصفي.
١٩. محمود جدة.
٢٠. ناصر أبو خضير.
٢١. ناصر الرئيس.
٢٢. نبيل عبد الله.
٢٣. نهى الراعي.
٢٤. نورا المسلماني.
٢٥. يعقوب عودة.
٢٦. يوسف حبش.

أعضاء الجمعية العامة:

١. إصرار هيلانة.
٢. بشير الخيري.
٣. جورج أبو الزلف.
٤. جولي سمارة.
٥. خالدة جرار.
٦. داوود درعاوي.
٧. رناد زعرب.
٨. سهى قطامش.
٩. سهام رشيد.
١٠. سماح درويش.
١١. صلاح حنني.
١٢. عبد اللطيف غيث.
١٣. عبد جمال.



أعضاء مجلس الإدارة



أعضاء مجلس الإدارة:

١. عبد اللطيف غيث (رئيس مجلس الإدارة).
٢. خالدة جرار (نائب الرئيس).
٣. سهى قطامش (أمين الصندوق).
٤. علاء جرادات (أمين السر).
٥. سهام رشيد (عضو).
٦. محمود الصفدي (عضو).
٧. ناصر الريس (عضو).
٨. يعقوب عودة (عضو).
٩. يوسف حبش (عضو).



طاقم العاملين

وحدة الضغط والمناصرة:

١. كليا تاون (منسقة الوحدة).
٢. شهد باكير (مترجمة).
٣. جما هوليدي (مسؤولة الضغط والمناصرة الدولية).
٤. شريف حج علي (منسق الإعلام المحلي).

الوحدة الإدارية والمالية:

١. زياد سحويل (منسق الوحدة).
٢. نداء علاونة (مساعدة إدارية).

وحدة التوعية والتدريب:

١. عزام صرصور (منسق الوحدة).

طاقم العاملين

سحر فرنسيس (مديرة)

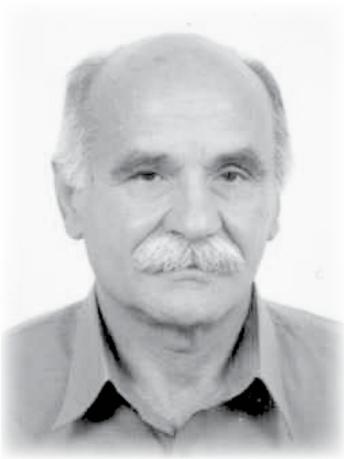
الوحدة القانونية:

١. محمود حسان (مدير الوحدة القانونية).
٢. مازن أبو عون (محامي).
٣. خالد الأعرج (محامي).
٤. أنس البرغوثي (محامي).
٥. عنان عودة (محامي).
٦. محمد رمزي (محامي).
٧. فراس صباح (محامي).
٨. سامر سمعان (محامي).
٩. عوده زبيدات (محامية متدربة).
١٠. صمود سعادات (مساعدة قانونية).

وحدة الدراسات والتوثيق:

١. احترام غزاونة (منسقة الوحدة).
٢. مهند العزة (باحث ميداني).
٣. مراد جاد الله (باحث قانوني).
٤. أيمن ناصر (باحث).

كلمة رئيس مجلس الإدارة



يتزامن صدور التقرير السنوي لجمعية الضمير لعام ٢٠١١ مع ذكرى مرور عشرون عاماً على بداية تأسيسها او اخر عام ١٩٩١ وهي مناسبة لمراجعة مسيرة وتطور المؤسسة والتي بدأت في حينه بميزانية حوالي ٥٠٠ دينار أردني وغرفة صغيرة في مقر بمدينة القدس مع مؤسسة أخرى إضافة إلى موظف واحد.

النظر الى واقع الضمير اليوم بما تملكه من إمكانيات ومستوى خدمات وتجربة نامية وأصيلة، يستدعي الاعتراز والتقدير، الاعتراز بالتاريخ المتطور والصاعد الذي كرس وجود مؤسسة شفافة وذات مصداقية، والتقدير لكل الجهود والأفعال الذي بذلت من كل الأطراف، عاملين، متطوعين، أصدقاء، داعمين، هم جميعاً بمثابة ضمائر حية، عملوا بتضافر وتكامل راكم عبر طيلة السنوات الماضية وصولاً لهذا المستوى الحالي من الأداء والإمكانيات وحجم ونوع الخدمات للأسرى وبالتالي للمجتمع المحلي.

بالعودة إلى هذا التقرير وبإيجاز نرى انه يشير إلى المحددات التالية:

- تقدم نسبي في مستوى الانجازات، بمعنى أن الرسم البياني للمؤسسة لم يتراجع وإنما استمر في تصاعد النسبي المقبول.
- جاءت النتائج في تطبيق المخططات ايجابية ومستوى جيد من حيث الالتزام بهذه المخططات وعملية المراجعة لها.
- التقرير يعكس أداء المؤسسة الذي استجاب للتطورات والمتغيرات التي حدثت خلال العام، باعتبار أن الحياة في حالة حراك دائم ويصبح المطلوب في الزمن القادم أن لا نكتفي بالاستجابة للمتغيرات وإنما برصد المستقبل واستنباط ما يمكن أن يدهمنا من أحداث جديدة.

تواتر وانسجام العلاقات الداخلية بين مكونات العمل المختلفة بمعنى الاستقرار الداخلي بين مكونات العمل المختلفة، أعطى فرصة أفضل لتنفيذ المهام المطلوبة وإصدار التقرير بهذا المستوى من الإنتاج.

أية تقصيرات أو شوائب هنا أو هناك في هذه المهمة أو تلك لم تكن نتيجة لقصور في أداء المؤسسة ككيان واحد، وإنما قصورات فردية نابعة من ضغط العمل يتم متابعتها مباشرة على قاعدة المسائلة والتوجيهات والقواعد الناظمة للعمل، أو بسبب عوامل خارجية أقوى من إرادة المؤسسة.

وبهذه المناسبة أيضا نؤكد على سياسات الضمير بأن الحقيقة مهما كانت، وأن العدل في كل شيء، وأن الحقوق الإنسانية، وأن الواجبات الملقاه على عاتقها هي الشعارات التي على الضمير أن تتمسك بها وتعمل من خلالها وأن تبني عاملها وامتطوعها على أساسها، لأن الضمير مؤسسة تعمل في بيئة تحت الاحتلال، احتلال شعب لشعب آخر، احتلال ينفي وجود الشعب المحتل وبالتالي ينفي وجود حقوق سياسية وإنسانية، الأمر الذي يدفع قوة الاحتلال لممارسة كل هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في فلسطين.

وأخيرا باسم مجلس الإدارة أتقدم من العاملين بالتقدير والاحترام ومن المتطوعين والأنصار بالتحية والإكبار ومن الداعمين بالشكر والعرفان، لهم ولكل من دعم وأعطى لمسيرة وأهداف المؤسسة وأتمنى وأمل أن توسع المؤسسة دائرة خدماتها وفعلها وإمكانياتها، وأن تعمل على تنمية علاقتها خدمة لأهدافها، وان يستمر الدعم والإسناد للمؤسسة ولقضية الأسرى وحقوق الإنسان الفلسطيني.

رئيس مجلس الإدارة

عبد اللطيف غيث

رؤية الضمير:

يعيش المواطن الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة تحكمها أنظمة وقوانين تحترم حقوق الإنسان ولا تحط من كرامته وحرية، ويدعم فيها الأفراد والمجموعات والمؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية والحكومة سيادة القانون دون تمييز ديني، جنسي، جغرافي أو عرقي.

رسالة الضمير:

نعمل من أجل ضمان حقوق الأسرى والمعتقلين والسجناء الفلسطينيين، والفئات والأفراد المنتهكة حقوقهم المدنية والسياسية. وذلك بالاستناد الى القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، النابع من إيماننا بعالمية حقوق الإنسان

الأهداف الإستراتيجية للضمير:

١. إنهاء الانتهاكات الاسرائيلية في التعامل مع المعتقلين والاسرى وعائلاتهم أثناء الاعتقال أو الأسر.
٢. التشريعات والسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية ملتزمة بمعايير وبنود القانون الدولي لحقوق الانسان فيما يخص الاعتقال والاحتجاز والسجن والعقوبات.
٣. مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق المدنية والسياسية للفئات والافراد المنتهكه حقوقهم.
٤. المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها واستمراريتها.

تقديم

شهد العام ٢٠١١ ازدياداً ملحوظاً في الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة حملات الاعتقال المستمرة بحق الفلسطينيين وما تتضمنه هذه الحملات من تكيل وتخريب للممتلكات وترويع للسكان كما حدث في قرية عورتا، حيث شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقال ودهم وتفتيش للقرية على إثر عملية مستوطنة إيتمار المقامة على أراضي القرية، دامت لأكثر من شهر، وطالت حوالي ٨٠٠٠ شخص من سكان القرية من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، تم التحقيق معهم واستجوابهم وإجراء فحوصات طبية كفحص الدم، والجينات الوراثية، بعضها كان عنوة. ورافق هذه العملية العديد من عمليات التكيل والترويع غير المبرر بحق المواطنين وتخريب متعمد لممتلكاتهم أثناء تفتيش البيوت.

ناهيك عن الممارسات القمعية واستخدام القوة غير المبرر في التصدي للمظاهرات السلمية للفلسطينيين في مناسبات عدة؛ مثل التصدي لكل المظاهرات السلمية ضد جدار الضم والفصل العنصري كما في قرى النبي صالح، وبلعين، والمعصرة، وغيرها، أو التصدي بالقوة للمظاهرات السلمية في ذكرى النكبة على الحدود مع سوريا، وعلى الحدود مع لبنان، وعلى حدود قطاع غزة، وأيضاً المظاهرات التي شهدتها معظم مدن الضفة، حيث بلغ عدد الشهداء ١٥ شهيداً والمئات من الجرحى، وبلغ عدد الشهداء ٢٢ شهيداً في ذكرى النكسة حيث استخدم جيش الاحتلال القوة المفرطة في هاتين الحادثتين، كما يشير تقريراً للأمم المتحدة صدر مؤخراً، أن الاحتلال قام باستخدام القوة المفرطة في التصدي لمثل هذه المظاهرات وخرق القرار ١٧٠١.

خلال هذه الفترة أيضاً، تصاعدت وتيرة العمل لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي من أجل التوغل في تهويد مدينة القدس بكل الأشكال، وذلك من خلال مصادرة المزيد من الأراضي والبيوت، والتضييق على المقدسيين، وحملات الاعتقال المستمرة التي تطال في معظمها الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

وفي تطور لافت خلال هذه الفترة، ازدادت الهجمة الشرسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، حيث كان الإعلام الإسرائيلي رأس الحربة في هذه الهجمة، من خلال تقارير وأخبار مضللة عن واقع الأسرى والمعتقلين. وسياسياً في الداخل الإسرائيلي، تصاعدت الدعوات من أعضاء متشددين في الكنيست الإسرائيلي لسن قوانين عنصرية، الهدف منها زيادة التضييق على الأسرى الفلسطينيين، بحيث تنماشى مثل هذه الدعوات مع سياسة حكومة الاحتلال الإسرائيلي. وفي سياق متصل، تقوم مصلحة السجون الإسرائيلية بتنفيذ مثل هذه السياسات من خلال سحب المزيد من الإنجازات من الأسرى، وتطبيق سياسات استفزازية تجاههم؛ مثل زيادة التفتيش المتكرر للأقسام، وفي غالب الأحيان يكون خلال ساعات بعد منتصف الليل، ناهيك عن التفتيش العاري المستفز للكثير

من الحالات، وزيادة في الغرامات على أبسط الأسباب، وغالباً دون سبب، ولوحظت أيضاً خلال هذه الفترة زيادة في عدد الأسرى الذين تعرضوا لعقوبة العزل.

هذه الانتهاكات حدثت بالمعتقلين إلى خوض الإضراب المفتوح عن الطعام في السابع والعشرين من أيلول ٢٠١١، الذي استمر لمدة ١٧ يوماً، تخللتها انتهاكات إضافية فرضت على المعتقلين بصورة جماعية كالعزل، والحرمان من زيارات الأهل، وفرض الغرامات المالية، والتفتيش القمعي. وقد أوقف المعتقلون إضرابهم نظراً للإعلان عن إتمام صفقة التبادل في وسط الإضراب، وكان الأسرى يأملون أن تأتي الصفقة بتغييرات جذرية على الحياة اليومية، خاصة أن الكثير من الممارسات القمعية لمصلحة السجن ارتبطت بقضية أسر الجندي جلعاد شاليط، ولكن للأسف، وحتى بعد تنفيذ المرحلة الثانية من الصفقة، لم يتغير الواقع الأليم الذي يعاني منه الأسرى داخل سجون الاحتلال.

وعلى صعيد الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية نتيجة تعامل السلطات الفلسطينية في كل من الضفة وغزة، شهد النصف الأول من هذا العام العديد من الأحداث؛ أبرزها التغييرات السياسية في العالم العربي وأثرها على الواقع الفلسطيني، حيث رضخت القيادة السياسية لطريق الانقسام في الضفة وغزة أخيراً لمطلب الشارع الفلسطيني بإنهاء الانقسام، وتم توقيع اتفاق أولي لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني في القاهرة بتاريخ ٤ أيار.

خلال هذه الفترة، شهدت الأرض الفلسطينية العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في كل من الضفة وغزة، شملت استمرار الاعتقال السياسي، وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بحق المعتقلين، واستمرار قمع الحريات العامة؛ مثل الحق في التجمع والتظاهر كما حدث في كل من غزة ورام الله عندما انطلقت الجماهير الفلسطينية للتعبير عن رفضها لحالة الانقسام، كما أصدرت المحاكم الفلسطينية مجموعة من قرارات الإعدام، علماً أن السلطة الفلسطينية في الضفة قررت بداية هذا العام تحديد اختصاص المحاكم العسكرية بالعسكريين فقط، وعدم عرض المدنيين على هذه المحاكم، وتحويلهم للقضاء المدني.

واجهت الضمير خلال العام استهدافاً مباشراً من خلال منع رئيس مجلس إدارتها من دخول الضفة الغربية لمدة ٦ شهور، ابتداءً من تشرين الأول، بأمر من السلطات الإسرائيلية، وتم تمديد فترة الأمر لسنة شهور أخرى في نيسان ٢٠١٢. كما تم منع المحامي عنان عودة من زيارات السجن ومراكز التوقيف خلال الإضراب عن الطعام في الفترة ذاتها.

وقد واصلت الضمير عملها في ظل هذه الظروف، حيث استمر العمل على متابعة قضايا الاعتقال عند الاحتلال الإسرائيلي، وقضايا الاعتقال السياسي عند السلطة الفلسطينية. ويستعرض هذا التقرير عمل البرامج المختلفة خلال هذه الفترة ارتباطاً بخطة العمل السنوية، والأهداف الإستراتيجية والمرحلية للمؤسسة.

تتقدم الضمير بجزيل الشكر لطايم العاملين على الجهد المبذول والإنجازات التي تحققت خلال هذه الفترة، خاصة في مرحلة الإضراب عن الطعام، كما تتقدم بالشكر لكل من تطوع وساهم في هذا الجهد من أجل أن تحقق الضمير أهدافها، والشكر موصول طبعاً لكافة المؤسسات والجهات التي دعمت رسالة الضمير وأهدافها مادياً ومعنوياً:

Christian Aid

Couite De S. Con Causa - Asturias

Interchurch Organization for Development Cooperation – ICCO

Irish Aid

NGO Development Centre -NDC

Paz Con Dignidad

Solidaridad Internacional- Rivas

Solidaridad Internacional- Vitoria

Spanish Agency for Development Cooperation- AECID

United Nation Development Program- UNDP



ملخص تنفيذي

الإنجازات على صعيد الاحتلال الإسرائيلي:

استلمت مؤسسة الضمير خلال العام، ٦١٦ حالة اعتقال جديدة، حيث كانت غالبية هذه القضايا من القدس، وتوزع العمل القانوني بين متابعة قضايا التوقيف، والتحقيق، وإجراءات المحاكمة والاعتقال الإداري. فقد تابع طاقم المحامين ١٩٤٧ جلسة محكمة، وقدموا ١٠٢ استئنافاً على مختلف القرارات، ونجحنا بإطلاق سراح ٣٠٩ معتقلين.

عقدت المؤسسة ١١ لقاءً جماهيرياً توعوياً حضرها أكثر من ٤٠٠ شخص، تناولت أهم الحقوق المتعلقة بقضايا الاعتقال وما يتعرض له المعتقلون من انتهاكات خلال عملية الاعتقال والمحاكمة، وتم توزيع دليل «اعرف حقوقك» خلال هذه اللقاءات. وشاركت المؤسسة في العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تستهدف الأسرى بشكل دوري، وأنتجت حلقتين إذاعيتين حول سياسة العزل والإضراب عن الطعام.

قامت الضمير بتنفيذ لقاءات حقوقية لطلاب كليات القانون في ثلاث جامعات فلسطينية، تستهدف نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وإجراء زيارات ميدانية للمحاكمة العسكرية. كما نفذت المؤسسة دورتين تدريبيتين للمحامين العاملين مع قضايا الأسرى، تناولت الأولى الإجراءات الدولية التي توفر الحماية للأسرى والمعتقلين، والثانية نظام المحاكم العسكرية والإجراءات الجزائية المتبعة فيها.

أجرت المؤسسة ١٦١ زيارة دورية للسجون ومراكز التوقيف والتحقيق بهدف متابعة ظروف الاعتقال ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى في مراحل الاحتجاز المختلفة. ووثقت المؤسسة ٧١ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول هذه الانتهاكات، وأنتجت العديد من القصص الفردية، وكانت هذه المعلومات الأساس لتفعيل الحملات المختلفة التي تتابعها المؤسسة وإنتاج التقارير والأوراق البحثية الأخرى.

خلال الإضراب عن الطعام في الربع الأخير من العام، برز دور الضمير كمرجع أساسي للمعلومات في قضية الأسرى على المستويين المحلي والدولي، حيث زودت المؤسسة عشرات المؤسسات والشبكات المحلية والدولية بالمعلومات، وكذلك وفرت المعلومات للقنصليات والسفارات ومكاتب الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والعشرات من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة محلياً ودولياً. وكانت الضمير واحدة من أهم المؤسسات للتنسيق ومتابعة أخبار الإضراب والفعاليات المرتبطة به.

قبلت الضمير عضواً في الشبكة الدولية مناهضة التعذيب (OMCT)، وسوف ينظر في طلب العضوية المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة خلال العام ٢٠١٢.

واصلت الضمير جهودها ضد سياسة الاعتقال الإداري واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال نشر المعلومات، وبخاصة القصص الفردية لمن يتعرض لهذه السياسات. ودأبت الضمير لإيصال هذه المعلومات للجهات المختلفة على الصعيد الدولي ذات القدرة على التأثير في سياسات دولة الاحتلال، من خلال المشاركة في العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية؛ كالمشاركة في الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، والمشاركة في زيارة للبرلمان الأوروبي لتطوير سبل الضغط في قضية الأسرى.

تؤمن الضمير أن عملية التغيير لن تحصل إلا إذا نجحنا في تغيير سياسة أصحاب القرار على المستوى الدولي، وبخاصة الدول المساندة لإسرائيل، وهذا التغيير لن يحصل دون ضغط من المجتمعات المحلية في كل دولة، ولهذا تسعى الضمير إلى نشر الوعي بين الجماعات الفاعلة المحلية من خلال اللقاءات ونشر المعلومات، وتفعيلها من خلال أنشطة عينية؛ كحملة الرسائل للأسرى الأطفال والنساء، وأنشطة التضامن مع قضية الأسرى، خاصة في وقت الإضراب عن الطعام، وربط قضية الأسرى بقضية الاحتلال عامة. وفي هذا الإطار، قامت المؤسسة بجولتين دوليتين في بريطانيا، واستقبلت ٤٥ وفداً دولياً من ناشطين وحقوقيين من مختلف دول العالم.

قامت الضمير بنشر ٤ نشرات دورية خلال العام باللغتين العربية والإنجليزية، تلخص أوضاع الأسرى، وتبرز أهم الأحداث والأرقام فيما يتعلق بجوانب قضية المعتقلين كافة. ونشرت المؤسسة ٢٨ بياناً باللغة الإنجليزية، و٢٢ بالعربية وشاركت مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في ١٠ بيانات تتعلق بقضايا المعتقلين وحقوق الإنسان بشكل عام.

الإنجازات على صعيد السلطة الفلسطينية:

شهد النصف الأول من العام ٢٠١١ تغييرات سياسية جذرية على صعيد العالم العربي، فعكست ذاتها حتماً على الواقع الفلسطيني، وتأثر الشباب الفلسطيني بحركات الاحتجاج الشعبية التي اجتاحت الدول العربية، وخرج إلى الشارع مطالباً القيادات السياسية بإنهاء الانقسام السياسي، وما رافقه من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية على مدار السنوات الأربع المنصرمة.

شاركت الضمير، ومن خلال عضويتها في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ومجموعات الضمائر، في تنظيم ودعم هذه الاحتجاجات الشعبية. وقد واجهت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وكذلك حكومة «حماس» في غزة هذه الاحتجاجات بأساليب قمعية وحشية أحياناً. ولكنها أدت إلى اجتماع طريفي الانقسام («فتح» و«حماس») في القاهرة، والتوصل إلى اتفاق مبدئي لإنهاء الانقسام، وعلى الرغم من أنه لم يتم تنفيذ الاتفاق بشكل كامل، فإن بعض مظاهر الانقسام والممارسات غير القانونية التي رافقته، باتت تمارس بشكل أقل مما سبق.

يذكر أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية قد أعلنت منذ بداية العام عن وقف سياسة الاعتقال بموجب الإجراءات العسكرية بحق المدنيين، وقد تم رصد بعض الحالات الفردية خلال العام تعرضت لهذا النوع من الاعتقال، كما تم رصد بعض حالات التعذيب على الرغم من التعهد بوقف ممارسة التعذيب بشكل نهائي. ولكن، للأسف، لم ينته الاعتقال السياسي بشكل مطلق، واستمر اعتقال المدنيين على خلفية انتماءاتهم السياسية، ولكن اتخذت بحقهم إجراءات محاكمات مدنية بموجب أوامر رئاسية كان هناك انتقادات جادة ضدها في السابق.

تابعت الضمير ٤٠ حالة اعتقال سياسي خلال العام، ووثقت ١٩ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول تعذيب وانتهاكات أخرى، وقامت بـ ٧ زيارات للسجون ومراكز التوقيف من أصل ٢٧ طلب زيارة تقدمت بها.

استهدفت الضمير ٢٥ ناشطاً شبابياً من مدن عدة في شمال الضفة الغربية ضمن برنامج الضمائر. وتلقت المجموعة ٩٤ ساعة تدريبية في مجالات عدة؛ القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبناء حملات الضغط والمناصرة، وإدارة المشاريع الصغيرة... وغيرها. وقد بادر برنامج الضمائر لعقد أنشطة دعم لقضية الأسرى في يوم الأسير، وشارك في أنشطة حملة إنهاء الانقسام التي أطلقها المجتمع المدني الفلسطيني.

الشؤون الإدارية:

التزمت الهيئة العامة ومجلس الإدارة بمتابعة عمل المؤسسة من خلال المشاركة في الاجتماع السنوي والاجتماعات الدورية للمجلس، وقد تم انتساب ٨ أعضاء جدد للهيئة العامة، وجرت انتخابات لمجلس إدارة جديد، وشارك كل من الهيئة العامة والمجلس في نقاشات معمّقة حول سياسات التمويل، خاصة من جانب مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة.

وقامت الوحدة الإدارية والمالية بمتابعة إدارة الموارد البشرية بجوانبها كافة خلال العام، ومتابعة الإجراءات المالية للوحدات الأخرى كافة، وبما يتماشى وخطة العمل السنوية. وكانت هناك عملية مراقبة وتقييم دورية من خلال لقاءات وتقارير عمل شهرية، تستند إلى مؤشرات القياس المحددة في الخطة السنوية.

وتابعت الوحدة مشاركة البعض من طاقم العاملين في دورات تدريبية وفرتها مؤسسات شريكة وصديقة في جوانب مختلفة، منها ما ارتبط بالجوانب القانونية والحقوقية، ومنها ما كان في مجالات إدارية.





الباب الأول



الهدف العام الأول:

إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية في التعامل مع المعتقلين والأسرى وعائلاتهم
أثناء الاعتقال أو الأسر

تراوح عدد المعتقلين الإجمالي خلال العام حوالي ٦٠٠٠ أسير إلى أن تمت صفقة التبادل، حيث أطلق سراح ١٠٢٧ أسيراً، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه طرأ ارتفاع ملحوظ في أعداد المعتقلين خلال هذه الفترة أيضاً، حيث طالت حملات الاعتقال المئات من الفلسطينيين، وتركزت هذه الحملات في مدينة القدس، واستهدفت الأطفال دون سن الثامنة عشرة بشكل خاص، حيث أفرجت سلطات الاحتلال عن معظم حالات الاعتقال بعد أيام عدة من احتجاجها، ولم تحسب هذه الحالات في معظمها من أعداد الأسرى في السجون.

يعيش الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون ظروفاً غاية في الصعوبة بفعل الممارسات المنهجة والمنظمة ضدهم من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في الانتهاكات بحق الأسرى، وذلك تماشياً مع سياسات حكومة الاحتلال التي تهدف إلى التضييق على الأسرى والمعتقلين بعد فشلها في إتمام صفقة تبادل الأسرى مع المقاومة الفلسطينية في غزة التي احتجزت الجندي جلعاد شاليط. إذ رصدت زيادة في الإجراءات الهادفة للتضييق على الأسرى والمعتقلين، وتمثلت هذه الإجراءات في مواصلة منع زيارات الأهل من قطاع غزة، والمئات من عائلات الضفة ممنوعون لأسباب أمنية، وارتفاع في أعداد الأسرى المعزولين، ومنع الأسرى من التعليم في الجامعات، ومنعهم من تقديم امتحان الثانوية العامة، وزيادة حملات التفتيش لغرف الأسرى وأقسامهم، وخصوصاً في ساعات متأخرة من الليل، والاستمرار في سياسة التفتيش العاري للأسرى وعائلاتهم.. وغيرها من الإجراءات.

ومع كل هذه السياسات والإجراءات الهادفة للنيل من الأسرى وعائلاتهم، سعت الضمير، بالتعاون مع باقي المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال متابعة ملف الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، جاهدة، خلال هذه الفترة، إلى التصدي لهذه الانتهاكات عبر مجموعة من الأنشطة والفعاليات، شملت المشاركة في عدة مؤتمرات ولقاءات دولية ومحلية، منها المشاركة في المؤتمر الدولي الذي عقده في فيينا للجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتقديم مداخلة في اللقاء الذي عقد في البرلمان الأوروبي حول قضية الأسرى، ومقابلة الوفد الخاص من البرلمان الذي زار الأرض المحتلة لمتابعة ملف الأسرى، والمشاركة في اجتماع مجلس حقوق الإنسان في جنيف في دورته الـ ١٦، وطرح قضية الأسيرات الفلسطينيات في ورشة عمل عقدت في يوم المرأة العالمي على هامش اجتماع المجلس، ومقابلة عشرات الوفود الرسمية والشعبية وتزويدها بالمعلومات اللازمة حول قضية الأسرى.

تجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لجهد المؤسسات الحقوقية المعنية بقضية الأسرى، والضغط الدولي، قام القائد العسكري للأرض المحتلة بتعديل الأمر العسكري الذي يعرف سن الطفل الفلسطيني، وصدر في أيلول ٢٠١١ الأمر العسكري الجديد الذي يعرف الطفل الفلسطيني بمن لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره^١. وهذا التعديل، بالطبع، لن يشكل الحماية المنشودة للأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون لتجربة الاعتقال، فلا يزال القضاء العسكري يفتقر لأسس العدالة الجنائية، خاصة في مجال قضاء الأحداث.

١. الأمر العسكري رقم ١٦٧٦ «الامر بشأن تعليمات الأمن» (تعديل رقم ١٠) يهودا والسامرة ٢٠١١، ٩، ٢٧- إذ يعدل المادة ١٢٦ من الأمر العسكري ١٦٥٠ للعام ٢٠٠٩ الذي عرّف الطفل بمن لم يبلغ السادسة عشرة.

لعبت الضمير دوراً بارزاً ومميزاً خلال الإضراب عن الطعام الذي بدأ في السابع والعشرين من أيلول، من ناحية توفير الزيارات للأسرى المضربين، وتوثيق ما تعرض له الأسرى من انتهاكات خلال الإضراب، وفضح هذه الممارسات، ونشر المعلومات حول قضية الأسرى والإضراب، ومتابعة قانونية لبعض القضايا كنقل الأسرى المضربين لتلقي العلاج في المشفى... وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة واجهت أيضاً بعض التضييقات المباشرة على عملها؛ مثل إعاقة زيارات المحامين، وفي بعض الحالات منع المحامي بشكل كامل من القيام بالزيارات، الأمر الذي اضطر المؤسسة للبحث عن محامين متطوعين، وعن محامين مؤقتين، للقيام بالزيارات.

الهدف المرحلي الأول:

الحد من العقوبات والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة للأسرى والمعتقلين وأسرهـم.

تقوم الضمير بالعمل على الحد من العقوبات والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة للأسرى وعائلاتهم، من خلال مجموعة من الأنشطة؛ أبرزها تقديم خدمات التمثيل القانوني للأسرى وعائلاتهم أمام المحاكم الإسرائيلية، من خلال طاقم من المحامين العاملين في المؤسسة والملتزمين بالعمل بمعايير القانون الدولي الإنساني، والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان في التعامل مع الأسرى.

وعبر تنفيذ مجموعة من اللقاءات الجماهيرية الهادفة إلى رفع وعي الفلسطينيين بالحقوق الواجبة لهم قانوناً أثناء تعرضهم أو أحد أفراد العائلة لتجربة الاعتقال، وتعريفهم بكل السبل القانونية المتوفرة لهم للتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها أثناء تعرضهم للاعتقال هم أو أحد أفراد العائلة.

ومن خلال رفع كفاءة المحامين العاملين في مجال الدفاع وتمثيل الأسرى أمام المحاكم الإسرائيلية، تساهم الضمير في التصدي والحد من العقوبات والتعذيب، حيث يتم تنفيذ تدريبات خاصة للمحامين على مواضيع مرتبطة بالقوانين المحلية والأوامر العسكرية الإسرائيلية ذات العلاقة بموضوع الاعتقال، وتدريبات في بعض المواضيع ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المخرج الأول:

توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب بما يراعي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

النتائج المباشرة:

- القضايا القانونية التي تترافق بها الضمير نتائجها إيجابية على المعتقلين.
- المعتقلون وأسرهم راضون عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

المتابعات والإنجازات

١. الحالات والقضايا القانونية :

بلغ عدد الحالات التي توجهت لمؤسسة الضمير خلال هذه الفترة لطلب خدمات التمثيل القانوني التي تقدمها المؤسسة، ٦١٦ حالة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم هذه الحالات من القدس، حيث بلغ عدد الحالات التي قدمت المؤسسة لها الخدمات القانونية من القدس ٣٦٤ حالة خلال هذه الفترة، وقد تركزت حملات الاعتقال خلال هذه الفترة في القدس على إثر الهجمة التي تشنها حكومة الاحتلال لتهويد مدينة القدس، عبر مصادرة المزيد من الأراضي، والاستمرار في سياسة هدم البيوت، ما حدا بالأهالي للتصدي لهذه السياسات ومواجهتها.

يوزع الجدول التالي هذه الحالات حسب أماكن سكنها:

المنطقة	القدس	رام الله	الخليل	بيت لحم	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت وطوباس
العدد	٣٦٤	٩٣	٢٦	٢٣	٧٢	٢٤	١	٦	٧

والجدول التالي يوزع هذه الحالات حسب الجنس والفئة العمرية :

الجنس	ذكر	أنثى	الفئة العمرية	بالغ	شبل
العدد	٥٨٢	٣٤	العدد	٤٣٨	١٧٨

تابعت الضمير ٧٢٢ قضية لحالات جديدة استلمتها في هذه الفترة، إضافة إلى ١٧ قضية لحالات قديمة بدأت المؤسسة بمتابعتها قبل بداية هذا العام؛ أي ما مجموعه ٧٣٩ قضية عملت عليها المؤسسة خلال هذا العام.

وقد حضر محامي المؤسسة ما مجموعه ١٩٤٧ جلسة محكمة، منها ٩٣٤ جلسة تمديد توقيف، والباقي إجراءات محاكمة، ومراجعة أوامر اعتقال إداري، واستئنافات على تمديد التوقيف وعلى الأحكام، والتماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية.

التوقيف:

تابعت المؤسسة خلال هذه الفترة ٤٥٠ قضية متابعة بالتوقيف، أفرج عن ٢٨٧ حالة من هذه الحالات نتيجة تدخل المحامين علماً أن معظم هذه الحالات من حملة الهوية المقدسية (٦٠ منهم قدم ضدّهم لوائح اتهام لاحقاً)، وباقي الحالات (٩٠ حالة) تحولت إلى قضية أخرى، و٢٤ حالة أفرج عنها دون تدخل، و٣٣ حالة تم سحب ملفها من الضمير لصالح محامٍ آخر، وباقي الحالات ما زالت مفتوحة، والعمل جارٍ على متابعتها.

التحقيق:

وفي ما يتعلق بحالات التحقيق، تابعت الضمير خلال هذه الفترة ٨٥ حالة جديدة في العام ٢٠١١، ١٩ منها أفرج عنها نتيجة تدخل المحامين، و٥ حالات قرر القضاة تمديدهم لمدة أقل من طلب النيابة بعد تدخل المحامين، لذلك يمكن اعتبار أن المؤسسة حققت إنجازاً لصالح المعتقلين في متابعة مثل هذه القضايا لـ ٢٤ حالة. كذلك تم تحويل ٣٨ حالة لقضية أخرى، وما زال محامو الضمير يتابعونها، فيما سحبت ١٦ قضية لصالح محامين آخرين، و٧ حالات أفرج عنها دون تدخل قانوني من قبل الضمير قبل عرضهم على المحكمة، فيما الحالات المتبقية ما زالت قضاياهم مفتوحة والعمل جارٍ على متابعتها.

إجراءات محاكمة:

٢٤٢ قضية إجراءات محاكمة تمت متابعتها خلال هذه الفترة (٢٢٣ قضية لحالات جديدة، و٢٠ قضية لحالات قبل ٢٠١١)، و٩٩ من هذه القضايا أغلقت خلال العام نتيجة الحكم، وكان في ٣١ قضية نتائج إيجابية؛ أي بمعدل نجاح ٣, ٣١٪، و١٢٦ رُحِّلوا للعام ٢٠١٢، و١٨ قضية سحبت لصالح محام آخر، وهذا الانخفاض في عدد القضايا التي سحبت يدل على رضا المعتقلين وأهاليهم عن أداء محامي المؤسسة وطاقمها.

الاعتقال الإداري:

عمل المحامون خلال هذا العام على ٤١ قضية اعتقال إداري (٦ منها قديمة قبل ٢٠١١، و٣٥ في العام ٢٠١١). وتم في ١٢ قضية إما إطلاق سراح المعتقل، وإما تقصير أمر الاعتقال، فيما تم ترحيل ٣٢ من هذه القضايا للعام ٢٠١٢.

الاستئنافات

قدم المحامون العاملون في المؤسسة ٧٨ من الاستئنافات على القرارات الصادرة بحق المعتقلين من المحاكم الإسرائيلية المختلفة، ٢٢ منها كانت ناجحة؛ أي بنسبة ٢٨, ٢٪. كما قاموا بتمثيل المعتقلين في استئنافات عدة قدمتها النيابة (٢٤ منها قبلت، أي بنسبة نجاح ٣٣, ٢٪) على قرارات من المحاكم لمصلحة المعتقلين. ويمكن الحديث عن هذه الاستئنافات من خلال الجدول التالي الذي يبين طبيعة هذه الاستئنافات ونتائجها:

نوع الاستئناف	عدد جلسات الاستئناف	نتائج هذه الاستئنافات
على أمر الإداري	٦	٥ رفضت، ١ تم قبوله بعدم التجديد
على تمديد التوقيف	٢٢	١٢ رفضت، ٥ قبلت باتفاق، ٤ قبلت، ١ ألغيت باتفاق
على الشيك المفتوح	٦	٤ رفضت، ٢ تم قبولهما.
محكمة عدل عليا إسرائيلية	٥	٣ رفضت، ٢ قبلا.
استئناف نيابة	٢٤	١٦ رفضت، ٨ قبلت (قدمت النيابة ٢ على قرار إداري ورُفُضا).
تمديد تحقيق	٣٦	٢٦ رفضت، ١ قبل، ٧ ألغيت باتفاق، ٢ كما ولم يعينا خلال العام.
استئناف على قرار حكم	٢	١ تم الإفراج عنه، ١ لم يعين خلال ٢٠١١
استئناف على منع لقاء محام	١	رفض

٢. الشكاوى:

قدم المحامون ٥٧ شكوى فقط خلال النصف الأول من هذا العام (٤٧ حالة و١٠ شكاوى عامة)، علماً أنه من المفترض تقديم ٩٠ شكوى خلال العام، ما يدل على أن هنالك قصوراً على مستوى تقديم الشكاوى، ونتج هذا القصور من ضغط العمل في متابعة قضايا الاعتقال في القدس، والإضراب عن الطعام في شهر أيلول، وستعمل الضمير على تجاوزه مستقبلاً.

٣. زيارات ومتابعات أخرى:

وفرت الوحدة القانونية الإرشاد الحقوقي والقانوني لـ ١٠٢ حالة توزعت بين ٦١ حالة لمعرفة مكان الاعتقال، و٢٢ حالة لمعرفة الوضع القانوني للمعتقل، و١٣ حالة تتعلق بحقوق مرتبطة بالاعتقال، و٦ حالات وجهت لجهات أخرى.

نفذ المحامون خلال هذا العام ١٧٢ زيارة لمراكز التحقيق والتوقيف والسجون الإسرائيلية، حيث بلغ عدد الحالات التي زارها المحامون ٣٩٠ حالة، قدمت لها جميعاً خدمات التمثيل القانوني، وهي من حالات ٢٠١١. كما بلغ عدد الحالات التي زارها المحامون في مراكز التوقيف ٢٠٢ حالة، وبلغ عدد الحالات التي زارها المحامون في مراكز التحقيق ٩٣ حالة. ومن الملاحظ أن هناك زيادة في عدد الحالات التي زارها المحامون عن الأعوام السابقة، حيث بلغ عدد الحالات التي زارها المحامون في العام ٢٠١٠ والمتابعة

قانونياً ١٦٦ حالة فقط من أصل ٣٧٦ عمل عليها المحامون خلال العام ٢٠١٠.



كما تابعت الضمير ٧ حالات مرضية خلال النصف الأول من هذا العام، حيث قام المحامون بزيارة هذه الحالات وتصوير الملفات الطبية لـ ٥ منها، وتحويل هذه الحالات كلها لـ «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، من أجل تقييم هذه الملفات من حيث ضمان تقديم العلاج المناسب.

رضا الجمهور

نظراً لضغط العمل في الربع الأخير من العام ارتباطاً بالإضراب المفتوح عن الطعام، ولاحقاً إضراب الشيخ خضر عدنان الذي بدأ في كانون الأول ٢٠١١، وصفقة تبادل الأسرى، لم يتح لطاقم الضمير القيام بمسح رضا الجمهور كما هو مقر بناء على نماذج التقييم والآلية المعتمدة.

ولكن الوحدة القانونية كانت تقوم بعملية تقييم داخلية دورية لهذا الأمر، من خلال قياس عدد الملفات التي يتم سحبها من الضمير، وأسباب هذا السحب، ومن خلال شكاوى الأهل حول أداء الطاقم والمحامين. وقد لوحظ انخفاض في عدد الملفات التي سحبت، ولكن كان هناك أيضاً شكاوى خلال العام حول إخفاقات في المتابعة القانونية والمتابعة الداخلية في المؤسسة، ولهذا كان يتم التعامل مع هذه الشكاوى بشكل فردي أحياناً، من خلال متابعة حثيثة أكثر للمحامين، أو من خلال طرح حلول عملية جماعية أخرى على صعيد الوحدة القانونية تعيد توزيع الجهد، أخذاً بالحسبان ضغط العمل وظروفاً أخرى.

استنتاجات واستخلاصات

عدد الحالات المستلمة خلال هذه العام يتجاوز العدد المحدد حسب الخطة التشغيلية بحوالي الضعفين، ويعد ذلك تعبيراً عن قدرة المؤسسة في الاستجابة للمتغيرات والظروف على صعوبتها، وتقديم خدماتها لكل الحالات المستلمة، بل وزيادة في نسبة إنجازات المحامين في متابعاتهم القانونية لهذه الحالات. وتصدر الإشارة هنا إلى أن معظم هذه الإنجازات هي لأطفال وبالغين من مدينة القدس، وخلال المراحل الأولى للاعتقال، وهناك العشرات من الحالات التي أفرج عنها دون تقديم لوائح اتهام لاحقاً، ما يفسر قدرة محام واحد على تغطية أكثر من ٣٥٠ ملفاً وحده.

ولوحظت أيضاً زيادة عدد الحالات المتابعة قانونياً التي زارها المحامون في مراكز التحقيق والتوقيف والسجون الإسرائيلية، وهذا إنجاز جديد للعاملين في الوحدة القانونية من محامين وعاملين يجب الإشارة إليه بالمقارنة مع أعوام سابقة.

الإخفاق الملاحظ في عمل المؤسسة فيما يخص هذا المخرج كان العمل على موضوع الشكاوى، حيث بلغ عدد الشكاوى المقدمة ٥٧ شكوى فقط، علماً أنه من المفترض تقديم ٩٠ شكوى خلال هذا العام.

إعاقة عمل المحامين خلال الإضراب عن الطعام هو أمر ذو أهمية كبيرة يجب أن ينال المتابعة الجدية خلال العام ٢٠١٢، وبخاصة أن الاحتمال لخوض إضراب آخر في وقت قريب قائم، وذلك من خلال تجنيد محامين جدد للمساعدة والعمل في مجال الأسرى بمهنية وانتماء عاليين، وتنسيق العمل والجهود مع المؤسسات الشريكة في هذا الجانب.

المخرج الثاني:

توفير خدمات الإرشاد والتوعية الحقوقية والقانونية

النتائج المباشرة:

١. المعتقلون وأهاليهم والجمهور أكثر وعياً لحقوقهم.
٢. ارتفاع في الطلب على المواد التوعوية.

المتابعات والإنجازات

بلغ عدد الحالات التي قدمت لها خدمات الإرشاد الحقوقي خلال هذا العام ١٠٢ حالة، وتنوعت هذه الخدمة بين معرفة مكان الاعتقال، وتوضيح الإجراءات القانونية والوضع القانوني، وتوضيح أهم الحقوق الواجبة للمعتقل، وتوجيه طالب الخدمة لجهة أخرى، علماً أنه، وحسب الخطة التشغيلية، من المفترض تقديم هذه الخدمة لـ ١٥٠ حالة خلال العام.

قدم المحامون خدمات الإرشاد القانوني لـ ١٢ حالة وتنوعت هذه الخدمة بين تقديم شرح عن لائحة الاتهام، ومحاولة تقدير مستوى العقوبة، والحكم المتوقع، وتفسير الوضع القانوني.

اللقاءات الجماهيرية:



خلال العام نظمت المؤسسة ١١ لقاءً جماهيرياً بعنوان «اعرف حقوقك»، تم التنسيق لتنظيمها بالتعاون مع مؤسسات ولجان محلية؛ مثل لجان العمل الصحي، ولجنة أهالي سلوان، ومؤسسة شعاع، واتحاد الشباب التقدمي، ومجموعة من الطلبة في كل من الجامعة العربية الأمريكية في جنين، وجامعة القدس المفتوحة في دورا الخليل، وغيرها من اللجان والمجالس المحلية والبلدية، حيث من المفترض، حسب الخطة التشغيلية، تنظيم ١٥ لقاءً خلال العام، ولكن هناك بعض اللقاءات تم التنسيق لها ولم تنفذ لأسباب موضوعية خارجة عن سيطرة المؤسسة؛ كاحتحام الجيش الخيمة التي كان يفترض عقد اللقاء فيها في سلوان.

وقد حضر هذه اللقاءات أكثر من ٤٠٧ أشخاص، وتم توزيع أكثر من ٤٠٠ نسخة من دليل «اعرف حقوقك»، وأكثر من ٢٠٠ نسخة من دليل «اعرف حقوقك» الخاص بالاعتقال الإداري على الحضور. ويقوم المحامون في هذه اللقاءات باستعراض لأبرز الحقوق الواجبة للأسير حسب القانون، وعمل مقارنة مع الحقوق الواجبة حسب القانون الدولي، وإجراءات عمل المحاكم في كل مراحلها، وكيفية التصدي للانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى وعائلاتهم أثناء تجربة الاعتقال.

وعند تقييم مضمون المحاضرة وأسلوب المحاضر من خلال استمارة خاصة، تبين أن أكثر من ٨٠٪ أجابوا بأن المواضيع والمحاور التي تناولتها المحاضرات قيمة ومفيدة لهم، وأن أسلوب المحاضر جيد، وقام باستعراض المواضيع ذات الصلة بالمحاضرة بنجاح.

خلال هذه الفترة، تم تحديث دليل «اعرف حقوقك» العام، بناء على التعديلات التي طرأت على الأوامر العسكرية والإجراءات القانونية في السنوات الأخيرة.

رفع الوعي من خلال الإعلام:

خلال هذه الفترة أيضاً شارك الزملاء في مجموعة من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية الهادفة إلى رفع وعي الفلسطينيين في موضوع الاعتقال، حيث بلغ عدد المشاركات الإذاعية حوالي ٢٠ مشاركة مع صوت القدس، وصوت الشعب، وإذاعة الإيمان في غزة، وصوت النساء، وراديو أجيال، وراديو مشوار وغيرها في الضفة. وبلغ عدد المشاركات التلفزيونية المحلية أكثر من ٥ مشاركات مع تلفزيون وطن، وتلفزيون فلسطين، والإخبارية السعودية، وتلفزيون القدس، إضافة إلى لقاء مع الجزيرة نت، حيث تناولت هذه اللقاءات واقع الأسرى والمعتقلين وظروفهم وحقوقهم.

وخلال هذه الفترة، تم تسجيل حلقتين إذاعيتين حول موضوعي العزل، والإضراب عن الطعام، وتم بثهما في إذاعات يستمع إليها الأسرى بشكل دوري.

استنتاجات واستخلاصات

شهد هذا العام تطوراً ملحوظاً على أداء المؤسسة في تنفيذ اللقاءات الجماهيرية بعنوان «اعرف حقوقك»، من حيث بناء العلاقات مع مؤسسات محلية، وتوثيق علاقات قديمة، وتم تنفيذ وتنسيق ٤ لقاءات في مدينة القدس كاستجابة من المؤسسة لما يحدث في القدس من حملات اعتقال، كما شهدت هذه اللقاءات زيادة في نسبة عدد الحضور عن الأعوام السابقة.

كذلك كان للمشاركة في البرامج التوعوية للأسرى وبث الحلقات الإذاعية، صدى إيجابي جداً، وبخاصة أنها تتناول قضايا ذات أهمية للأسرى ترفع من وعيهم وقدرتهم على مواجهة الانتهاكات بحقهم.

المخرج الثالث:

المحامون الذين يقومون بالتمثيل القانوني عن الأسرى والمعتقلين لديهم المعرفة والخبرات والتوجهات والممارسات المهنية العالية

النتائج المباشرة:

١. المحامون الذين تدربوا اكتسبوا المهارات اللازمة للمرافعة عن المعتقلين بمهنية عالية.
٢. المحامون الذين تدربوا يطبقون الإجراءات القانونية على الحالات التي يترافعون فيها.

المتابعات والإنجازات

• تدريب طلاب الحقوق:

تم تنفيذ مجموعة محاضرات (٣) مع طلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، بحيث تهدف هذه المحاضرات إلى تعريف الطلبة على تاريخ المحاكم العسكرية، ونشأتها، والإجراءات المتبعة فيها، ومقارنة هذه الإجراءات بالقانون الدولي. كذلك تم ترتيب زيارات ميدانية للمحكمة العسكرية للتعرف عن قرب على المحكمة، وأقسامها، وآليات عملها.

وبلغ عدد الطلبة الذين حضروا هذه المحاضرات ٦٥ طالباً، وتم تنفيذ زيارة لمحكمة سالم العسكرية لـ ١٥ طالباً من طلبة الجامعة العربية الأمريكية، وزيارة لمحكمة عوفر لـ ١٨ طالباً من جامعة القدس. بشكل عام، اكتسب الطلبة من خلال هذه اللقاءات المعرفة والمعلومات اللازمة للإجراءات العسكرية الإسرائيلية، والقدرة على رصد الانتهاكات، والإلمام بالحقوق الواجبة للأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

كذلك، قامت المؤسسة بتنظيم محاضرتين تدريبيتين لطلاب مساق العيادة القانونية في جامعة القدس، حول الإجراءات الخاصة ضمن آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وكانت المحاضرة الأولى حول المعاهدات الدولية والآليات الفردية لتقديم الشكاوى حول انتهاكات حقوق الإنسان، وفيما تناولت المحاضرة الثانية تطبيقاً عملياً لقضية العنف ضد النساء، وإعداد شكاوى للمقر الخاص بهذا الموضوع تمت مراجعتها من قبل المؤسسة وإبداء الملاحظات عليها.

• تدريب الآليات الدولية:

في المستوى الآخر، قامت المؤسسة بتنفيذ تدريبات تهدف إلى رفع كفاءة المحامين العاملين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية على الآليات الدولية لتقديم الحماية للأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم، بحيث يتمكن المشاركون من امتلاك المهارات والأدوات اللازمة للحد من

الانتهاكات والتعذيب الذي يتعرض له الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، ومواجهة هذه الانتهاكات عبر استخدام الآليات الدولية المتاحة، بواقع ٢٠ ساعة تدريبية تناولت المواضيع التالية:

١. مدخل إلى القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
٢. حقوق السكان المدنيين تحت الاحتلال.
٣. حماية الممتلكات المدنية في ضوء القانون الدولي الإنساني.
٤. أهمية ومعايير توثيق حقوق الإنسان وآليات الحماية في القانون الدولي الإنساني.
٥. حقوق المعتقلين والأسرى وفق القانون الدولي الإنساني.
٦. جريمة التعذيب في ضوء المواثيق الدولية.
٧. المحاكمات العسكرية بين الواقع والقانون.
٨. آليات الحماية الدولية.
٩. المساءلة أمام المحاكم الداخلية الخاصة في الدول.
١٠. المحاكم الدولية.

نفذ التدريب في النصف الأول من هذا العام، وتحديدًا في شهر نيسان، حيث حضره ١٤ محامياً، علماً أنه تم توجيه الدعوات الرسمية للمؤسسات الحقوقية والقانونية العاملة على ملف الأسرى والمعتقلين، ولكن هذه المؤسسات اعتذرت عن الحضور، بعد ذلك وجهت الدعوات لـ ٢٠ محامياً، حضر منهم ١٤ محامياً فقط.

• التدريب حول المحاكم العسكرية :

من خلال التعاون مع نقابة المحامين الفلسطينيين، قامت المؤسسة بتدريب ٢٧ محامياً مبتدئاً حول الإجراءات الجزائية في المحاكم العسكرية، بواقع ١٥ ساعة تدريبية. وتناول التدريب نشأة المحاكم العسكرية، واختصاصها، والاعتقال الإداري، وبناء لائحة اتهام وتقديمها للمحكمة والرد عليها، وإجراءات التوقيف المرتبطة باللائحة، وإجراءات المحاكمة، وسماع الشهود، وتقديم الطعون في هذه الإجراءات.

استنتاجات واستخلاصات

بعد التقييم تم الاستخلاص أنه بخصوص دورة التدريب على القانون الدولي وحماية الأسرى، لن يكون هناك داع لمواصلة تقديم هذا التدريب في السنوات القادمة، لأن عدد المحامين المشاركين منخفض والمؤسسات المعنية لم تبدِ الاهتمام الكافي، وبما أن طلاب الحقوق في الكليات المختلفة أبدوا اهتماماً أكبر في مجال الآليات الخاصة للأمم المتحدة، فإن المؤسسة ستقوم بتطوير هذا الجانب بالتعاون مع كليات الحقوق المختلفة.

الهدف المرحلي الثاني:

الحد من الانتهاكات في السياسات والممارسات أثناء الأسر أو الاعتقال أو المحاكمة التي لا تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

مع تزايد الانتهاكات الممارسة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية خلال هذا العام، نجحت الضمير في رصد العديد من هذه الانتهاكات، وذلك من خلال الأدوات المختلفة المستخدمة من قبل المؤسسة في هذا المجال، حيث ظهر جلياً التقدم الذي أحرزته الضمير على صعيد تطوير أدواتها المستخدمة في عملية رصد هذه الانتهاكات.

تعد الزيارات الدورية للسجون التي ينفذها المحامون العاملون من أهم أدوات الرصد المستخدمة من قبل المؤسسة، فمن خلال هذه الزيارات تقوم الضمير بجمع المعلومات ورصد الانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين من أجل توثيقها واستخدامها في الأوراق والتقارير والدراسات البحثية الصادرة عنها. أيضاً الاعتماد على الزيارات الميدانية لأهالي الأسرى والمعتقلين، كما في حالة عورتا، حيث قامت الضمير بزيارة البلد أكثر من مرة، ورصد الانتهاكات الممارسة بحقهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عملية الاعتقال، أو ما يرافق هذه العملية، وطوال فترة الاعتقال من انتهاكات بحق الأهالي، سواء في زيارة الأهالي لأبنائهم الأسرى، أو في المحاكم، أو من خلال جمع ما يصدر عن المؤسسات الأخرى من دراسات وأوراق ومعلومات.

المخرج الأول:

الرصد والتوثيق والنشر / الدراسات للانتهاكات التي يواجهها الأسرى والمعتقلون أثناء وبعد الأسر أو الاعتقال

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد الزيارات للسجون ومراكز التوقيف، وتطور مستوى التوثيق.
٢. ارتفاع في الطلب على المعلومات، وفي توزيع المعلومات للمؤسسات والأفراد.
٣. ارتفاع في رضا المؤسسات والأفراد عن جودة المعلومات، وازدياد ثقتهم بها.

المتابعات والإنجازات:

نفذ المحامون العاملون في الضمير ١٦١ زيارة للسجون ومراكز التوقيف والتحقيق خلال العام بهدف رصد وتوثيق الانتهاكات ومراقبة مراكز الاحتجاز والتوقيف والسجون الإسرائيلية، وكان ٦١ من هذه الزيارات لجمع المعلومات اللازمة لعمل وكتابة الأوراق البحثية الصادرة عن المؤسسة، وقد تمت زيارة ٢٨٢ معتقلاً خلال الزيارات. وحسب الخطة التشغيلية للمؤسسة، من المفترض تنفيذ ١٥٠ زيارة للسجون ومراكز التوقيف طوال العام ٢٠١١.

جمع المحامون من خلال هذه الزيارات ٤٢ تصريحاً مشفوعاً بالقسم عن الظروف في السجون والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى، من أصل ٧١ تصريحاً مشفوعاً بالقسم جمعتها المؤسسة خلال هذه الفترة عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وما يرافق أيضاً عملية الاعتقال هذه من انتهاكات بحق أهالي الأسرى. وتنوعت هذه التصريحات التي جمعتها المؤسسة بين انتهاكات وتعذيب (١٣ تصريحاً)، وتصريح من أسير تعرض لمحاولة اغتيال في السجن، وتصريح من أسير تعرض للعقوبات من قبل إدارة السجن، و١٢ تصريحاً حول ظروف الاعتقال والتحقيق، و٤ تصريحات لحالات مرضية، وتصريحين لأسرى في العزل، وتصريحين حول اقتحام أحد السجون من قبل الإدارة، و٣ تصريحات من الأهالي حول الانتهاكات التي يتعرضون لها، ٤ تصريحات حول تعرض للضرب أثناء عملية الاعتقال.

كما وثقت المؤسسة وتابعت ٦٠ حالة مرضية خلال العام، وقامت بزيارة بعض المعتقلين أكثر من مرة لرصد التطورات على صعيد العلاج والوضع الصحي.

كان هناك تطور ملموس خلال العام على قيام وحدة التوثيق بجولات ميدانية لقرى تعرضت لحملات اعتقال، حيث زارت المؤسسة كلاً من عورتا، وبيت أمر ومخيم الدهيشة، وتم جمع ٢١ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول انتهاكات رافقت عمليات الاعتقال. كما قامت المؤسسة بزيارة منزل الأسيرين المحررين نائل وفخري البرغوثي لتوثيق الاعتداءات التي تعرضا لها خلال عملية مدهمة المنزل للتفتيش واستدعائهما للتحقيق. كذلك وثقت المؤسسة ٨ تصريحات مشفوعة بالقسم من خلال مقابلات فردية في مكتبها مع أسرى محررين وعائلات أسرى.

يتم جمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها لكي تستخدمها المؤسسة في إعداد التقارير والدراسات الصادرة عنها، حيث أنجزت خلال العام تقرير الانتهاكات السنوي للعام ٢٠١٠.

أعدت المؤسسة خلال هذه الفترة ٢٠ حالة دراسية لأسرى ومعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتقوم المؤسسة بنشر بعض هذه الحالات عبر موقعها الإلكتروني.

استمرت المؤسسة في جمع ورصد الانتهاكات من خلال الإعلام والمؤسسات والعمل على تحديث القوائم المختلفة كافة. وشملت هذه القوائم الأسيرات والمدافعين عن حقوق الإنسان، والأسرى الإداريين، والأسرى في العزل، والأسرى النواب.

جرى العمل على جمع المعلومات المطلوبة لورقة الأسرى كمشروع اقتصادي، حيث أعدت الاستثمارات داخل السجون، وتمت مقابلة ٣٥ أسيراً محرراً، و٤١ عائلة أسير، ولكن لم ينته العمل على الدراسة لضغط العمل مع بداية الإضراب في شهر أيلول، وستواصل المؤسسة العمل على هذا البحث في العام ٢٠١٢.

أيضاً تم العمل على إعداد ورقة الناحشون والمتسادا، حيث تم إعداد استمارة خاصة، وتم العمل على جمع المعلومات من السجون، ولم يتم إنهاء ورقة العمل بسبب ضغط العمل.

أخذ موضوع الإضراب عن الطعام حيزاً وجهداً كبيرين في عمل المؤسسة في الربع الأخير من العام، حيث ركزت معظم الزيارات على توثيق الانتهاكات المتعلقة بالإضراب المفتوح عن الطعام الذي استمر ٢١ يوماً، وسوف تدرج هذه المعلومات في تقرير الانتهاكات السنوي، كما قررت المؤسسة إجراء ورقة حقائق حول الإضرابات عن الطعام في العام القادم.

دأبت وحدة التوثيق على إعداد تحديث يومي «يوميّات الإضراب» حول المستجدات الدورية، وزودت هذه المعطيات عبر وحدة الضغط والمناصرة لكافة الجهات المعنية بقضية الأسرى والإضراب، كالمؤسسات الحقوقية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدولية الحقوقية والرسومية.

كذلك الأمر خصت وحدة التوثيق موضوع صفقة التبادل بجهد مميز من ناحية توثيق أسماء الأسرى المفرج عنهم، وخصوصية حالاتهم، كالنساء، والأطفال، وأسرى الـ ٤٨، ومن اعتقل قبل اتفاق أوسلو وغيرها، وشكلت المعلومات التي جمعتها وحدة التوثيق مصدراً مهماً للإعلام، خاصة لإجراء مقابلات مع الأسرى وعائلاتهم، وطرح بعض من قصصهم المميزة محلياً ودولياً.

المخرج الثاني:

بناء تحالفات بين المؤسسات المحلية والدولية والإقليمية تساند قضايا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

النتائج المباشرة:

١. ازدياد الأنشطة ضمن التحالفات القائمة.
٢. اتساع الشبكات الداعمة لقضايا الأسرى والأسيرات.
٣. بناء شبكات جديدة حسب الحاجة.

المتابعات والإنجازات

استمرت الضمير في بناء علاقات التحالف مع المؤسسات الدولية، والتعاون مع المؤسسات الدولية والمحلية الشريكة، فعلى الصعيد المحلي، استمرت الضمير في تقديم معلومات عن الأسرى والمعتقلين لشبكة المنظمات الأهلية، والمشاركة الفاعلة في أنشطة الشبكة، وكذلك مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، خاصة في فترة الإضراب المفتوح عن الطعام وصفقة التبادل.

وعلى صعيد آخر، قامت المؤسسة، بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات العاملة على ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ببناء اللجنة الوطنية لنصرة الأسرى المرضى خلال النصف الأول من هذا العام. ومن خلال هذه اللجنة، تم العمل على عقد أكثر من اجتماع. ويأتي هذا العمل بالتعاون مع مركز حريات، ونادي الأسير، ووزارة الأسرى، والهدف منها تسليط الضوء على الإهمال الطبي والمعاونة الصحية للأسرى. وقد تركز العمل على أكثر من نشاط؛ مثل حصر أسماء الأسرى المرضى في أغلب السجون، وإعداد قائمة بأسمائهم، والعمل على التحضير لإصدار تقرير حول الحالة الصحية للأسرى. كما تم عقد لقاء مع الصليب الأحمر الدولي، بحضور الطبيب المسؤول عن زيارة الأسرى في السجون، ومسؤول الصليب في رام الله، وقد تم عرض الحالة الطبية للأسرى ودعوة الصليب إلى تحمل مسؤولياته في هذا المجال. وفي الإطار ذاته، تم عقد لقاء في وزارة الخارجية الفلسطينية، ودعوتها إلى إثارة موضوع الإهمال الطبي للأسرى وحالتهم الطبية ضمن الآليات الخاصة بوزارة الخارجية الفلسطينية.

وعلى صعيد الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين، شاركت الضمير في الفعاليات الخاصة بالهيئة؛ مثل فعاليات يوم الأسير الفلسطيني، وإقرار إجراء اعتصامات أسبوعية أمام مقر الصليب الأحمر تضامناً مع الأسرى المرضى والأسرى في العزل.

وعلى المستوى الدولي، قدمت الضمير طلبات عضوية لكل من (ECOSOC) و(OMCT)، وتم قبول العضوية في الشبكة الأخيرة،

وقامت الضمير بتزويدها بالمعلومات بشكل دوري، خاصة فيما يتعلق بالاعتقال الإداري، وسيتم نقاش طلب العضوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع بداية العام ٢٠١٢. كما شاركت الضمير في التنسيق ضمن مجموعة التحالف لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بالتعاون مع مؤسسات محلية مثل الحق، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والحملة الشعبية ضد الجدار. وكانت الضمير فعالة من خلال شبكة العلاقات مع بعض الممولين الدوليين، كشبكة المؤسسات الأسبانية العاملة في الأرض المحتلة، وشركاء مؤسسة (Christian Aid)، ومؤسسة (ICCO) وغيرها، واتسعت هذه العلاقات، خاصة خلال فترة الإضراب، من خلال تقديم المعلومات الخاصة بالأسرى للعشرات من هذه الشبكات، وشبكات الناشطين المجتمعيين الداعمين للقضية الفلسطينية الذين ساهموا في إقامة أنشطة داعمة للأسرى وإضرابهم. أيضاً ساهمت المؤسسة في تفعيل قضية الأسرى من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني، حيث وقعت الضمير على ٨ بيانات صحافية صدرت عن المجلس خلال هذه الفترة في إطار الجهد الجماعي على صعيد الضغط والمناصرة الدولية والمحلية.

استنتاجات واستخلاصات

يتواصل الجهد لبناء شبكة علاقات واسعة للمؤسسة تخدم أهدافها في دعم قضية الأسرى. ويمكن القول إن الضمير تحقق نجاحاً ملموساً في هذا الجانب، حيث أصبحت تعتبر مرجعاً أساسياً لقضية الأسرى من قبل المؤسسات المحلية والدولية على السواء، وتعتمد المعلومات التي توفرها بثقة عالية، وتساهم مساهمة فاعلة في طرح قضية الأسرى كجزء أساسي من قضية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال لهذه الحقوق، وجاءت فترة الإضراب عن الطعام في أيلول لتعكس تطوراً ملحوظاً على إجراء التنسيق والعمل المشترك مع شركاء محليين ودوليين. وهذا ما ستواصل المؤسسة العمل عليه خلال العام ٢٠١٢.



المخرج الثالث:

تنظيم حملات ضغط ومناصرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي

النتائج المباشرة:

١. ازدياد في عدد المشاركين في الحملات.
٢. ازدياد الطلب على المواد والمعلومات الخاصة بالحملات.

المتابعات والإنجازات

• حملة الاعتقال الإداري:

استمرت المؤسسة في العمل ضمن حملة الاعتقال الإداري إذ واصلت توزيع مواد الحملة على الجهات المعنية كافة، كما تم تحديث الحالات الدراسية السابقة، وعمل حالات دراسية جديدة، مثل حالة أحمد قطامش الذي اعتمد كسجين رأي من قبل منظمة العفو الدولية، وكانت الضمير على تواصل دائم مع المنظمة، وقامت بتوفير المعلومات والقرارات القانونية عن حالته بشكل دوري، وتم تحديث تقرير التحليل القانوني للاعتقال الإداري، وإصدار نسخة من التحليل باللغة العربية.



كما قدمت المؤسسة ورقة عمل في المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى الذي عقد في المغرب بتاريخ ٢٣/١/٢٠١١ حول الاعتقال الإداري. وطرحت قضية الاعتقال الإداري ضمن المؤتمر الذي عقد في فيينا من قبل اللجنة الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الأمم المتحدة في آذار ٢٠١١، كما طرحت هذه القضية على الجهات الرسمية كافة التي التقتها خلال العام كالبرلمانيين الأوروبيين، خاصة في سياق الجولة للبرلمان الأوروبي مع وزارة الأسرى في شهر كانون الأول.

كذلك قامت المؤسسة برفع ٤ شكاوى دولية لأسرى إداريين قدمت لمجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي. لقد نجحت المؤسسة في إثارة قضية الاعتقال الإداري، وبقوة، من خلال دورها المميز في حملة المناصرة للأسير خضر عدنان الذي خاض إضراباً مفتوحاً عن الطعام في أواخر العام امتد لـ ٦٦ يوماً، استطاعت خلالها الضمير أن تجند تضامناً من العديد من الجهات الرسمية

الدولية للضغط على دولة الاحتلال لإطلاق سراحه، كالبرلمان الأوروبي، ومعظم الممثلات والقنصليات الأوروبية ودول أخرى في الأرض المحتلة، ومؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، خاصة المقرر الخاص بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة السيد ريتشارد فولك، والعديد من المؤسسات الحقوقية الدولية. لقد قامت الضمير بهذا الجهد بالتنسيق والترتيب مع العديد من المؤسسات الحقوقية المحلية، خاصة منظمة أطباء لحقوق الإنسان الإسرائيلية، وأعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.^٢

• حملة أسرى في خطر:

أطلقت المؤسسة حملة جديدة سمّتها «أسرى في خطر»، حيث سيتم اختيار ٤ أسرى كل عام لديهم حالات خاصة، وإبراز هذه الحالات عبر الوسائل المستخدمة في حملات الضغط والمناصرة. وقد تزامن إطلاق الحملة مع يوم الأسير الفلسطيني. وبدأت الحملة مع حالة الأسير الإداري عايد دودين، حيث تم عمل حالة دراسية للمعتقل، وإطلاق الحملة من خلال بيان صحافي، وتم إرسال مجموعة من الرسائل لحكومة الاحتلال ولحكومات الاتحاد الأوروبي لتعريفهم بالحالة. وقامت الضمير بتصوير مقطع فيديو من خلال مقابلات مع أفراد عائلته، وعمل صفحة له على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك، حيث انضم لهذه الصفحة في أول ١٠ أيام ٣٧ شخصاً، وكذلك من خلال المقابلات الصحافية مع صفحة الانتفاضة الإلكترونية، ورايو ناطق بالعربية في فرنسا.

وفي ٢٠١١/٦/٩ أطلق سراح عايد دودين، وبهذا يمكن اعتبار أن الحملة قد حققت هدفاً جزئياً، لأن الأسير دودين أعيد اعتقاله بعد أقل من أربعة أشهر.

تم اختيار حالة المعتقل أحمد قطامش كحالة ثانية ضمن حملة أسرى في خطر، وتم تحضير مواد الحملة، وتوزيعها على الجهات المعنية كافة، وتم طرح قضية قطامش كنموذج صارخ لاعتقال إداري يمس بحرية التعبير عن الرأي كونه كاتباً ومحاضراً جامعياً.

• حملة المدافعين عن حقوق الإنسان:

قامت المؤسسة بالعمل للضغط على الاتحاد الأوروبي من خلال القنصلية البريطانية لاعتماد وتنفيذ إستراتيجية واضحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كما أعدت وحدة التوثيق، بالتعاون مع الضغط والمناصرة في المؤسسة، عرض (power point) عن قرية النبي صالح باللغتين العربية والإنجليزية، وتحديداً عن المقاومة الشعبية والاعتقالات في القرية تم استخدامه خلال الجولة في بريطانيا.

• حملة الرسائل:

ما زالت الضمير توفر المعلومات اللازمة لهذه الحملة لكل الجهات الخارجية التي تقوم بإرسال الرسائل للأسيرات والأطفال والأسرى

٢. جل هذه الحملة نفذ في العام ٢٠١٢، وعليه سوف نقوم بتفصيل أكبر حول كافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة حول هذا الموضوع في تقارير العام القادم.

الإداريين، حيث تقوم المؤسسة بتحديث دوري للمعلومات وإرسالها لكل مجموعات التضامن في كل من فرنسا، وكندا، وهولندا، وبريطانيا.

ما زالت مجموعات التضامن الدولية هذه تقوم بإرسال رسائل التضامن للأسرى والأسيرات، وأيضاً لحكومة الاحتلال، للضغط عليها من أجل المطالبة بالإفراج عنهم، ومن بين تلك المجموعات مجموعة التضامن الفرنسية، ومجموعة العمل من أجل إنهاء التعذيب.

• جهد خاص على الاعتقالات في القدس:

قامت المؤسسة بجمع معلومات عن الاعتقالات المستمرة في القدس، حيث شهدت مدينة القدس حملات اعتقال مستمرة خلال الفترة السابقة طالت المئات من المقدسيين، وخصوصاً الأطفال. وقامت المؤسسة بإعداد ورقة حقائق خاصة عن الاعتقالات في القدس في ذكرى النكبة والنكسة، وكانت هذه الورقة جزءاً من النشرة الفصلية التي تصدرها المؤسسة.

• جهد خاص عن العزل والأسرى الأطفال والأسيرات:

عملت الضمير خلال هذا العام على تحديث الحالات الدراسية الخاصة بالعزل، وتم تضمينها في النشرة الربعية التي قامت الضمير بتوزيعها، والبدء بالعمل على حالات دراسية جديدة للأسرى المعزولين.

وخلال الفترة السابقة، قامت المؤسسة، من خلال أحد المتطوعين، برصد اعتقال الأطفال، خاصة من مدينة القدس، كما قامت بكتابة ورقة حقائق عن اعتقال الأطفال والقانون الإسرائيلي المطبق عند تنفيذ عمليات الاعتقال، وتزويد الاتحاد الأوروبي (لجنة اعتقال الأطفال) بها.

تقوم المؤسسة باستمرار بتحديث قائمة الأسيرات وإرسال المعلومات المطلوبة لمجموعات التضامن لإرسال رسائل التضامن للأسيرات. وبمناسبة ٨ آذار، تم عمل أنشطة في الشوارع في كل من فرنسا وهولندا، حيث تم رفع صور الأسيرات وجمع ما يقارب ١٠٠٠ توقيع للمطالبة بالإفراج عن كل الأسيرات الفلسطينيات فوراً. وتم تنظيم نشاط بمناسبة يوم المرأة في الأمم المتحدة وقت انعقاد الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

استنتاجات واستخلاصات

إن التفاعل الدولي مع قضية الأسرى لمس تطوراً ملحوظاً هذا العام، خاصة من ناحية الأنشطة التي تم تنفيذها في مختلف الدول في مناسبات عدة؛ كيوم المرأة، ويوم الأسير الفلسطيني، وخلال الإضراب عن الطعام، ما يعكس نجاحاً لعمل الضمير على صعيد الحملات وإثارة قضية الأسرى على المستوى الدولي.

المخرج الرابع:

تجنيد رأي عام عالمي لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها وللضغط عليها لتغيير ممارساتها وسياساتها

النتائج المباشرة:

١. ازدياد في عدد التقارير والشكاوى الفردية التي ترفع للمؤسسات الدولية ذات العلاقة كهيئة الأمم المتحدة.
٢. ازدياد في الطلب على المعلومات من قبل المؤسسات والجهات الرسمية الدولية.
٣. ازدياد القرارات والتصريحات من قبل الجهات الرسمية الدولية التي تحمّل إسرائيل المسؤولية وتطالبها بتغيير ممارساتها.

المتابعات والإنجازات:

خلال النصف الأول من هذا العام، شاركت المؤسسة في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث قامت بالإدلاء ببيان شفوي في المجلس المنعقد بتاريخ ١٦/٣/٢٠١١، كما تم عقد مجموعة من اللقاءات ضمن أعمال المجلس مع لجنة الاعتقال التعسفي التي كانت مساندة جداً لقضية أسرى الاعتقال الإداري، ووعدت بالتقدم بطلب زيارة لدولة الاحتلال بهذا الخصوص، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما قامت المؤسسة بالتوقيع على ١٠ بيانات صحافية صادرة عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني، والمشاركة مع مجموعة من المؤسسات الفلسطينية بلقاء المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة أثناء زيارتها الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقديم مداخلة وتقرير شامل عن واقع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. والتقت المؤسسة بالمقرر الخاص بموضوع فلسطين السيد ريتشارد فولك في عمان، وطرحت قضية الأسرى الفلسطينيين، خاصة اعتقال الأطفال في مدينة القدس، وكان لهذه اللقاءات الأثر الأكبر في مساندة قضية الأسرى خلال الإضراب عن الطعام.

تم تقديم ٧ شكاوى دولية، ٤ منها حول الاعتقال الإداري، ٢ حول التعذيب، وشكاوى حول مدافع عن حقوق الإنسان.

وتقوم المؤسسة بتحديث المعلومات بشكل دوري لحملة المدافعين عن حقوق الإنسان والمعلومات المتعلقة باعتقال الأطفال، خاصة في القدس، حيث تم استخدام مثل هذه المعلومات في اجتماعات الاتحاد الأوروبي واجتماعات الأمم المتحدة، أيضاً تم تزويد البرلمان البلجيكي بورقة اعتقال الأطفال المقدسين، وتم عرضها في اجتماع البرلمان. وقامت الضمير بتزويد معلومات عن المعتقلين لاتحاد البرلمانين الدوليين ومنظمة العفو الدولية، والتحضير لجولة في بريطانيا تضمنت تسجيلات الفيديو الخاصة بالمؤسسة عن الاعتقال الإداري، لكي تستخدم في الجولة والمحاضرات في بريطانيا، ومواد أخرى تتعلق بقضية الأسرى والأسيرات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

قامت الضمير بعمل تحديث مستمر على صفحتها الإلكترونية من خلال رفع التقارير والأبحاث والبيانات الصحافية الصادرة عنها وغيرها، كما قامت ببناء صفحة إلكترونية جديدة باللغتين العربية والإنجليزية. وتابعت الضمير تزويد المعلومات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر، الأمر الذي أدى إلى انتشار واسع النطاق لمعلومات المؤسسة، واستخدامها كأساس لأنشطة حركات التضامن حول العالم في فترة الإضراب.

قامت الضمير بنشر ٤ نسخ من النشرة الإلكترونية باللغتين الإنجليزية والعربية. وتضمنت هذه النشرة قصصاً وأخباراً لحالات تابعتها الضمير، ومعلومات عن ظروف المعتقلات والسجون والأسرى.

أصدرت الضمير خلال هذه الفترة ٢٨ بياناً باللغة الإنجليزية و٢٣ باللغة العربية وشاركت في التوقيع على بيانات صحافية صادرة عن الائتلافات الشريكة مثل مجلس منظمات حقوق الإنسان. كما قامت الضمير بتنسيق مجموعة من المقابلات الصحافية لأهالي أسرى، وشارك طاقم العمل في المؤسسة في عشرات المقابلات مع محطات إذاعية محلية ودولية، ومقابلات تلفزيونية محلية ودولية، منها الجزيرة باللغتين العربية والإنجليزية، وروسيا اليوم، وراديو فرنسا، وراديو الشمس، وأجيال، وتلفزيون القدس، والعربية... وغيرها. كما قامت المؤسسة بتحضير ١٩ نشرة صحافية زودت للعديد من الجهات الإعلامية، منها وكالة رويترز، واسوشيتي دبرس، والسي إن إن، والإندبندنت.^٢

عملت الضمير على إعادة إصدار بروشور الأسيرات باللغة الإنجليزية وتوزيعه، كما تمت ترجمة البروشور إلى اللغة الفرنسية والإسبانية. كما بدأ العمل للتحضير لبروشور المؤسسة العام، وأنجز كتيب الانطباعات عن المحاكم العسكرية الذي ستم طبعته في العام القادم.

التقت الضمير خلال هذه الفترة مع ٤٥ وفداً أجنبياً من عدة دول من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وغيرها، وزودت المعلومات لجهات رسمية مثل مجلس الاتحاد الأوروبي، خاصة حول صفقة التبادل، وأسرى ما قبل اتفاق أوسلو، وذلك بعد اجتماع الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس ورئيس المجلس والسيدة كاترين آشتون مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول.

٢. لمزيد من المعلومات حول ما نشر عن المؤسسة انظر الملحق رقم ٩٩٩٩٩.

قامت المؤسسة بالتحضير والمشاركة في المؤتمر الدولي الذي عقد في المغرب في كانون الثاني من العام، وقدمت المؤسسة ورقة تتعلق بالاعتقال الإداري. كما شاركت المؤسسة أيضاً في المؤتمر الدولي الذي عقد في الأمم المتحدة من قبل اللجنة الدولية المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وطرح قضية الاعتقال الإداري والمحاكم العسكرية بشكل عام، والانتهاكات للقانون الدولي في هذين الموضوعين. عضو مجلس إدارة الضمير السيد ناصر الريس شارك أيضاً مع اللجنة الفلسطينية التي انبثقت عن مؤتمر الأسرى الفلسطينيين الأول، الذي عقد في مدينة أريحا العام ٢٠١٠ لتابعة موضوع طرح قضية الأسرى على محكمة العدل الدولية، في زيارة ضغط للبرلمان الأوروبي، حيث عاد وأكد البرلمان الأوروبي على قراره السابق تشكيل لجنة تحقيق من طرفه لبحث ظروف احتجاز الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

قدمت المؤسسة شهادتها السنوية أمام اللجنة الدولية الخاصة بالتحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، كما في كل عام في عمان، كذلك قدمت المؤسسة شهادتها أمام المقرر الخاص المعني بحرية الرأي أثناء زيارته الأرض المحتلة في كانون الأول. وقدمت المؤسسة ورقة بحثية حول سياسة التمييز العنصري بين نظام القضاء العسكري ونظام القضاء المدني في دولة الاحتلال أمام المحكمة الشعبية المعروفة باسم راسل تريبونال في مدينة كيب تاون في شهر أيلول. كما دعت المؤسسة من قبل وزارة الخارجية البولندية في فترة رئاسة بولندا للاتحاد الأوروبي، للمشاركة في مؤتمر حول حقوق الإنسان في ظل التغييرات السياسية في العالم العربي. وشاركت المؤسسة أيضاً في المؤتمر الدولي الـ ١٢ للمؤسسات الشريكة للاتحاد الأوروبي، وقدمت ورقة حول تجربة الأسرى السياسيين الفلسطينيين.

قامت المؤسسة بجولتين ميدانيتين في بريطانيا، بالتعاون مع شركائها كريستيان إيد، وشملت لقاءات مع طلاب جامعات، وحركات تضامن مع الشعب الفلسطيني، ومؤسسات وشبكات محلية، وكذلك لقاء مع مسؤول مكتب الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية. وشاركت المؤسسة مع وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية، ومؤسسات حقوقية فلسطينية أخرى؛ مثل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، والحق، وغيرها، في زيارة ضغط ومناصرة لقضية الأسرى في بروكسل، شملت لقاءات مع البرلمان البلجيكي، ومجموعة المشرق المغرب في الاتحاد الأوروبي، ومسؤولين في مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وكذلك أعضاء برلمان، وتم عقد ورشة عمل برئاسة رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، تم فيها التأكيد على موضوع تشكيل لجنة تحقيق لبحث ظروف احتجاز الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

استخلاصات واستنتاجات

واصلت الضمير جهودها لخلق بيئة محلية ودولية ضاغطة على دولة الاحتلال فيما يتعلق بقضية الأسرى، وإن استمرار الطلبات من الجهات المختلفة، الإعلامية منها والمؤسسات الرسمية، والناشطين الدوليين ومؤسسات حقوق الإنسان للحصول على المعلومات، وطرح القضية للنقاش على مختلف المستويات، يدل على أن المؤسسة تسير في الاتجاه الصحيح، وأنه يجب أن تكثف هذه الجهود وتطورها بهدف الدفع لتغيير الواقع. وهذا فعلاً ما حصل خلال الحملة للأسير خضر عدنان، حيث تواصلت المؤسسة بشكل شبه يومي مع الممثلة الفلسطينية للاتحاد الأوروبي، ومن خلالها وفرت المعلومات لمكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والمجموعات المختلفة مثل مجموعة المشرق المغرب، ومكتب رئيس البرلمان، وكان هناك ضغط مباشر من الجانب الأوروبي على دولة الاحتلال في قضية الأسير عدنان، ما أدى في نهاية المطاف إلى إطلاق سراحه.



الباب الثاني



الهدف العام الثاني:

التشريعات والسياسات وممارسات السلطة الفلسطينية ملتزمة بمعايير وبنود القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص الاعتقال والاحتجاز والسجن والعقوبات

شهد العام ٢٠١١ بعض المتغيرات المهمة في الساحة الفلسطينية، أهمها التوقيع على إنهاء الانقسام بين شطري الوطن، وأتى ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في المنطقة، ووضوح قيادة طرفي الانقسام للضغط الشعبي الذي برز عبر مجموعة من الأنشطة الجماهيرية في كل من الضفة وغزة منذ بداية هذا العام.

فقد أطلقت الجماهير الفلسطينية، بمشاركة المجتمع المدني والقوى السياسية، حملة في بداية العام، هدفت لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وقد شاركت الضمير بشكل فاعل ومؤثر في هذه الحملة من خلال عضويتها في شبكة المؤسسات الفلسطينية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، وعلاقتها مع الحراك الشبابي الفلسطيني. ولقد تعرض المشاركون في هذه الأنشطة للقمع في مرات عدة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وجرى اعتقال العديد من النشطاء في هذه الأنشطة، وكان للمؤسسة دور أيضاً في الدفاع عن هؤلاء الناشطين.

إن ملف الاعتقال السياسي لم يغلق تماماً للأسف على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة، ولم يتم الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين من السجون، وما زالت الأجهزة الأمنية تمارس التعذيب بحق بعض المعتقلين، وما زالت الانتهاكات لحقوق الإنسان مستمرة في شطري الوطن من خلال الاستدعاءات المستمرة لمقابلة الأجهزة، كما حدث في الضفة بعد توقيع المصالحة، والمنع من السفر للكثير من النشطاء كما حدث في غزة.

كانت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية قد أعلنت عن نيتها عدم استخدام إجراءات القضاء العسكري بحق المدنيين، وشهدنا تغييراً على هذا الصعيد، إلا أنها تواصل اعتقال المدنيين على خلفية انتماءاتهم السياسية، ولكن يقدمون للمحاكم المدنية بناء على إجراءات لا تخلو أحياناً من انتهاكات صارخة للقانون الأساسي الفلسطيني.

الهدف المرحلي الأول:

تفعيل دور الضمير في تطوير نظام قضائي يكفل المساءلة والمحاسبة في حال الانتهاكات للمعايير الدولية

المخرج الأول:

توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في نسبة القضايا المرفوعة أمام الجهاز القضائي وارتفاع في نسبة النجاحات.
٢. ارتفاع في عدد الشكاوى المرفوعة على الممارسات المنتهكة للحقوق ونتائجها.
٣. ارتفاع في عدد الزيارات لمراكز التحقيق والسجون، وازدياد في توثيق المعلومات حول الانتهاكات.

المتابعات والإنجازات:

شهدت هذه الفترة انخفاضاً ملموساً في أعداد المعتقلين السياسيين، وذلك يعود لأسباب عدة، أهمها التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق المصالحة الفلسطينية والتغييرات السياسية في المنطقة.

حسب الخطة التشغيلية التي وضعتها الضمير، من المفترض توفير التمثيل القانوني لـ ٢٠٠ حالة اعتقال سياسي خلال العام، ولكن لانخفاض أعداد المعتقلين السياسيين، استلمت الضمير ٤٠ حالة فقط، تم تقديم ٢٤ التماساً لمحكمة العدل العليا الفلسطينية على الاعتقال غير القانوني، وحضر المحامون ٤٧ جلسة في هذه المحكمة، وحصلوا منها على ١١ قراراً بالإفراج.

قامت الضمير بالتقدم بـ ٢٧ طلباً لزيارة المعتقلين في سجون السلطة، وتمكنت المؤسسة من زيارة ٥ أشخاص فقط في ٧ زيارات. وتقدمت

الضمير بـ ٢٦ شكوى للنائب العام على الاعتقال بأنه اعتقال غير قانوني، ولكن لم يكن هناك أي اعتراف من قبل النائب العام بأن إجراءات الاعتقال غير قانونية.

مثلت الضمير ٥ معتقلين أمام المحاكم المدنية الفلسطينية، وحضر محاميهما ٩ جلسات لهذه الحالات، وتقدم محامي المؤسسة بـ ٣ طلبات للإفراج عن المعتقلين، حصل منها على قرار بالإفراج عن المعتقل مهند عيسى، وباقي الطلبات رفضت. يذكر أن المحكمة في جلسة تمديد التوقيف رفضت تمديد توقيفهم، ولكن جهاز المخابرات رفض القرار ولم يفرج عنهم.

كما حصلت الضمير على قرار بالبراءة لحالة سليم مليطات كانت المؤسسة قد تابعته في العام ٢٠٠٩، وأفرجت المحكمة عنه بكفالة مالية في حينه، ومثلت المؤسسة هذه الحالة في المحكمة من تاريخه وحتى شهر شباط من هذا العام، حيث برأت المحكمة مليطات من التهم الموجه إليه.

قامت المؤسسة برصد ١٩ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول التعذيب والانتهاكات من معتقلين سياسيين مفرج عنهم وعائلات معتقلين، وتضمنت هذه التصريحات حالات تعذيب وضغط على الأهل، ومعاملة سيئة وانتهاكات أخرى.

تم إنجاز حالتين دراسيتين باللغة العربية لمعتقلين سياسيين أضربا عن الطعام لـ ٥٠ يوماً، وأفرج عنهما على إثر ذلك، وهما مجد عبيد وأحمد العويوي، وحالة دراسية باللغة الإنجليزية لـ وليد حساينة.



المخرج الثاني:

المشاركة في تطوير التشريعات ذات العلاقة

النتائج المباشرة:

١. تقديم تعديلات على مشاريع القوانين والإجراءات ذات العلاقة.
٢. المشاركة في ورش العمل المختصة بهذا الجانب.

المتابعات والإنجازات:

ما زال المجلس التشريعي الفلسطيني معطلاً نتيجة للانقسام السياسي الحاصل، لذا لم يصدر أي قانون عن هذا المجلس، وما زالت المؤسسة ترصد المراسيم الرئاسية التي حلت محل المجلس التشريعي، وتشارك المؤسسة في بعض الورش المتخصصة بهذا الجانب، التي تعقد من قبل مؤسسات أخرى كموضوع القضاء العسكري مثلاً.

كما شاركت المؤسسة، من خلال عضويتها في شبكة المنظمات الأهلية، في مراجعة التعديل الصادر عن مجلس الوزراء فيما يتعلق بقانون الجمعيات وتحويل الأموال لخزينة الدولة في حال صدر قرار بإغلاق الجمعية، وهذا منافٍ لقانون الجمعيات والقانون الأساسي، ويعتبر مساً خطيراً بعمل الجمعيات، ولهذا صدر بيان وعقد مؤتمر صحافي بهذا الخصوص.

الهدف المرحلي الثاني:

إلغاء العقوبات والإجراءات في القوانين واللوائح التنفيذية التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير القانونية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعذيب وعقوبة الإعدام

استمرت الضمير في العمل على رصد وتوثيق حالات التعذيب والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية، وبسبب غياب المجلس التشريعي، كسلطة تشريعية، والواقع السياسي المفروض نتيجة الانقسام، لم تستطع المؤسسة التأثير لتغيير القوانين والتشريعات أو الضغط من أجل سن قوانين تراعي حقوق الإنسان. ولكن، استطاعت الضمير العمل مع مجموع المؤسسات الفلسطينية من أجل تغيير هذا الواقع، مثل العمل على إنهاء الانقسام من خلال شبكة المؤسسات الأهلية.

المخرج الأول:

رصد توثيق الانتهاكات ذات العلاقة بالتعذيب وعقوبة الإعدام ونشرها

ما زالت المؤسسة تقوم برصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية والعمل على رصد وتوثيق قرارات الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية.

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في عدد الزيارات الدورية لمراكز التوقيف والسجون.
٢. ارتفاع في عدد التصريحات المشفوعة بالقسم التي توثق الانتهاكات.
٣. إصدار تقارير ودراسات حول التعذيب وعقوبة الإعدام.
٤. توزيع ونشر هذه التقارير، وارتفاع نسبة رضا الجمهور عنها.

المتابعات والإنجازات:

نفذت المؤسسة خلال هذه الفترة ٧ زيارات فقط لمراكز التوقيف والاحتجاز التابعة للسلطة، علماً أنه تقرر، حسب الخطة، أن يكون عدد هذه الزيارات ٥٠ زيارة على مدار العام. ويعود السبب في هذا القصور إلى منع الأجهزة الأمنية محامي المؤسسة من تنفيذ الزيارات، وتراجع وزارة الداخلية عن وثيقة التفاهم بين تحالف التعذيب والوزارة، التي تتضمن تنفيذ زيارات دورية لمراكز التوقيف والاحتجاز والسجون من قبل التحالف.

ولكن المؤسسة قامت بتوثيق التعذيب من خلال مقابلات أجرتها مع معتقلين مفرج عنهم أو أهالي معتقلين تعرضوا للانتهاكات، وتوزعت هذه التصريحات كالتالي: ٢ تصريحات حول تعرض للتعذيب، ٤ حول انتهاكات بحق العائلات، ٤ حول ظروف الاحتجاز، ٣ حول معاملة سيئة، تصريح حول التعرض للتهديد، تصريح حول ظروف التحقيق، تصريح حول انتهاك الحق بتلقي العلاج.

كما قامت المؤسسة خلال هذه الفترة بإصدار تقرير الانتهاكات عند السلطة «هدر الحرية»، الذي رصد التعذيب على مدار العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. كما عملت المؤسسة على رصد قرارات الإعدام الصادرة بحق فلسطينيين خلال هذه الفترة، حيث صدر ٣ قرارات بالإعدام عن محاكم في غزة، وتم تنفيذ عقوبة الإعدام بحق حالة في غزة، ما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الأساسي الفلسطيني، إذ لم يتم التوقيع من قبل رئيس السلطة الفلسطينية على قرار الإعدام.

المخرج الثاني:

بناء حملات ضغط ومناصرة

لم تعمل المؤسسة على بناء حملة خاصة بموضوع التعذيب وعقوبة الإعدام، ولكنها تعمل بالشراكة مع مؤسسات عدة، وبالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية، ومؤسسات مجلس منظمات حقوق الإنسان، والهيئة العليا لحقوق الإنسان وجهات أخرى، ضمن حملة الحريات، التي عملت خلال هذه الفترة على موضوع الانقسام، بالتنسيق مع شبكة المنظمات في غزة. وقام هذا التحالف بالعديد من الأنشطة خلال العام للمشاركة في المظاهرات الشعبية ضد الانقسام، وعقد الندوات والحلقات التلفزيونية التي تتناول مواضيع مرتبطة بالحريات العامة، والانتهاكات التي تتعرض لها جهات رسمية عدة.

نظمت شبكة المنظمات الأهلية مؤتمراً بعنوان «دور المنظمات الأهلية في تعزيز المصالحة»، شارك فيه العديد من ممثلي القوى السياسية والمنظمات الأهلية والحقوقيين وشخصيات اعتبارية. وخرج المؤتمر بتوصيات أهمها ضرورة الإسراع بمعالجة آثار الانقسام على الحياة الديمقراطية، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإعادة افتتاح الجمعيات التي أغلقت، وإطلاق الحريات العامة.

لقد كانت نتائج هذه الحملة إيجابية أحياناً من ناحية الحد من ممارسة التعذيب والمحاكمات العسكرية، ووقف ممارسات غير قانونية أخرى كاستهداف بعض المؤسسات، ولكن للأسف هذا التغيير لم يكن جوهرياً، إذ لم ترافقه مساءلة ومحاسبة جدية، ولم يرتبط بتعديلات للقوانين والإجراءات المرتبطة، ما يعني أن مثل هذه الممارسات القمعية مرتهنة بالوضع السياسي واعتبارات أخرى، ولا يعكس بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وحرياته ويؤسس لمجتمع يسوده العدل والمساواة.

المخرج الثالث:

تطوير المشاركات في الائتلافات المحلية والإقليمية والدولية

النتائج المباشرة:

١. دور الضمير في ائتلاف التعذيب والإعدام فاعل ومؤثر.
٢. دور الضمير في مجلس منظمات حقوق الإنسان والحملة الوطنية لحقوق والحريات فاعل ومؤثر.
٣. ارتفاع في الأنشطة والمشاركة حول مناهضة التعذيب والإعدام.

المتابعات والإنجازات:

على صعيد تحالف التعذيب، تم العمل منذ بداية العام، على إقرار الخطة السنوية لعمل التحالف، وخلال الشهور الأربعة الأولى من عمل التحالف، تم التركيز على إنجاز مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية يسمح بموجبها للمؤسسة بزيارات دورية لمراكز الاحتجاز لدى السلطة. وبعد نقاش العديد من الملاحظات حولها مع الوزارة، وبعد أكثر من لقاء، تحديداً مع وحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، عادت الوزارة للاعتذار عن توقيع مذكرة التفاهم دون تقديم أي مبررات منطقية.

ومن أبرز الأنشطة التي تم إنجازها خلال هذه الفترة، المشاركة في ندوة عقدت حول التعذيب في سلفيت شارك فيها ٨٠ شخصاً من المواطنين والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقد قدمت المؤسسة ورقة حول التعذيب، إضافة إلى إنتاج بروشور تعريفي حول التحالف، تم توزيعه في المؤتمر الذي عقد بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب.

أما فيما يخص تحالف الإعدام، فلم يتم العمل خلال هذه الفترة ضمن التحالف، ولكن اقتصر جهد المؤسسة على رصد وتوثيق قرارات المحاكم وتنفيذ عقوبة الإعدام، وفعلياً لم يعد هذا التحالف فاعلاً.

شاركت الضمير في اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية، ومن خلال هذه العضوية، كانت الضمير جزءاً من تحركات الشبكة على صعيد متابعة بعض الملفات الجوهرية على صعيد الحقوق السياسية والمدنية في الأرض المحتلة، كمتابعة موضوع الانقسام، والانتخابات، وحرية الرأي، والتجمع، وتشكيل الجمعيات، والاعتقال السياسي.

وقد تابع مجلس منظمات حقوق الإنسان أيضاً بشكل مباشر هذه القضايا الجوهرية، وكان للمجلس أيضاً تدخلات على صعيد التشبيك والضغط على القيادة السياسية الفلسطينية من خلال المستوى الدولي، إذ عقدت بعض اللقاءات والمراسلات مع جهات رسمية كالاتحاد الأوروبي، والقنصليات، والسفارات للدول المختلفة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

استخلاصات

يبدو جلياً أن موضوع الانقسام السياسي لن ينته قريباً، فطوال العام ٢٠١١ لم يتم تشكيل حكومة بناء على اتفاق القاهرة، ولم يتم إطلاق سراح الأسرى، ومع نهاية العام كان واضحاً أن هناك بعض الممارسات التي تشير إلى أننا باتجاه الذهاب لنظام بوليسي أكثر منه لنظام ديمقراطي، كمحاولة التدخل في عمل مؤسسات المجتمع المدني بطرق مختلفة، ما يدعو إلى تعزيز التنسيق والعمل المشترك على صعيد الشبكات والتحالفات المحلية.

ولهذا، تم الاتفاق في إطار شبكة المنظمات الأهلية، مثلاً، على تشكيل لجنة قانونية خاصة تتابع موضوع الدفاع عن المؤسسات الأهلية في حال تعرضها لأي انتهاك من قبل أي جهة رسمية.

كذلك الأمر تم الاتفاق على تعزيز دور مجلس منظمات حقوق الإنسان، من خلال بناء خطة عمل سنوية مشتركة، تأخذ بالحسبان المجالات كافة، التي من الممكن للمجلس أن يكون مؤثراً وفاعلاً بها، كجسم يقوم بالدفاع عن الحقوق المدنية السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ولهذا تم الاتفاق على عقد لقاء موسع لأعضاء المجلس مع بداية العام ٢٠١٢ لنقاش هذا الأمر.

الباب الثالث



الهدف العام الثالث:

مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق المدنية والسياسية للفئات والأفراد المنتهكة حقوقهم

إدراكاً لدور المجتمع المدني في حماية الثقافة الديمقراطية وتعزيزها، وصون الحقوق والحريات لبناء دولة فلسطينية تركز على مبادئ احترام الفرد كإنسان وكعضو فعال في مجتمعه، تؤمن الضمير أنه يجب أن تلعب دوراً في دعم هذه العملية من خلال علاقاتها وعضويتها في مختلف التحالفات المحلية لمؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً من خلال التدخل المباشر مع فئة الشباب الذين ترى بهم مفتاح التغيير في المجتمع الفلسطيني، ولهذا تسعى الضمير في العامين الأخيرين إلى تطوير برنامج الضمائر الذي يستهدف الشباب القياديين في مجتمعهم، لرفع قدراتهم في مجال الحقوق السياسية والمدنية.

الهدف المرحلي الأول:

تشكيل مجموعات توعية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز قدراتها

طورت الضمير برنامجاً يستهدف الشباب القادة في مجتمعهم الذين أبدوا استعداداً لأخذ زمام المبادرة والقيام بدور فعال لإحداث التغيير على الواقع السائد. طبعاً، يبقى الاحتلال الإسرائيلي بجرائمه هو العائق الأول والأساسي في وجه قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي تحترم حقوق الإنسان، لكن للأسف، وعلى مدار سنوات، قامت السلطة الفلسطينية بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني أيضاً بطرق عدة، ولهذا هناك حاجة وضرورة لنشر الوعي والمعرفة حول الحقوق الأساسية وكيفية حمايتها ومواجهة الانتهاكات الحاصلة من خلال وسائل مختلفة كاستخدام الإعلام، وحملات الضغط والمناصرة، واستخدام التقنيات الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.

تدرك الضمير أن هناك العشرات من البرامج التوعوية التثقيفية في مجال حقوق الإنسان التي تستهدف الشباب الفلسطيني، ولهذا كان بناء البرنامج على شقين؛ الأول نظري يوفر المعرفة والإلمام بالحقوق السياسية والمدنية، وكيفية بناء حملات ضغط ومناصرة، ومبادئ أساسية لبعض المواضيع كإدارة المشاريع، وتجنيد الأموال، وأنماط قيادة المجموعات ... وغيرها. وشق عملي يهدف إلى القيام ببعض الأنشطة العملية لتطبيق الدروس النظرية وممارسة فعلية لها. وترافق المؤسسة هذه المجموعات خلال هذه المرحلة لتقديم التوجيه والإرشاد والخبرات المختلفة.

كما قامت المؤسسة بإجراء تقييم دوري مع المجموعة لجوانب البرنامج كافة، وبخاصة مع نهاية العام، وبوجود خبراء في بناء مثل هذه المجموعات، سيكون هذا التقييم هو الموجه الرئيس لاستمرار البرنامج وتطويره.

المخرج الأول:

تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية

النتائج المباشرة:

١. وجود مجموعات شبابية محلية واعية وقادرة على متابعة القضايا الحقوقية السياسية والمدنية في مجتمعاتهم.
٢. رضا الجمهور عن أداء المجموعات.
٣. رضا المشاركين عن التدريب، ومدى التزامهم بالبرنامج.

المتابعات والإنجازات:

بعد اللقاء التحضيري الأول في شهر ١٢ من العام ٢٠١٠، وبحضور ٢٧ شاباً وشابة، تم اختيار ٢٥ شخصاً منهم لتلقي التدريبات بعد تحديد الاحتياجات بناء على استمارة وزعت عليهم في اللقاء الأول. ونفذت المؤسسة ٩٤ ساعة تدريبية لهم في مهارات التدريب، والتيسير، وتحديد الاحتياجات، وإدارة الموارد، وآلية تنفيذ الأنشطة وإدارتها، وإدارة الحملات وطرق تنفيذها، بالإضافة إلى القيام ببعض الأنشطة كتمارين عملية مثل المشاركة في فعاليات يوم الأسير، والتحضير لفعاليات خاصة.

وتهدف هذه التدريبات إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارة اللازمة للوصول إلى الفئات المجتمعية والتأثير فيها، بما يمكنهم من حشد جمهور داعم ومؤيد لقضاياهم، والوصول إلى قاعدة جماهيرية داعمة ومناصرة لقضايا المجتمع في سبيل إحداث تغيير مجتمعي نحو الأفضل.

بعد تحديد الاحتياجات، بدأت التدريبات النظرية بمهارات تحديد الاحتياجات المجتمعية، ومهارات التيسير وتدريب المدربين. وتلا هذا التدريب تقسيم المجموعة إلى ٣ مجموعات عمل للقيام بتمرين عملي لتحديد احتياجات محددة في المنطقة التي اختارتها المجموعة. قامت مجموعة نابلس باختيار موضوع حق الأطفال في التعليم ومنع التسرب من المدارس، فقامت بلقاء مكتب وزارة العمل في مدينة نابلس، وحصلت على صفة مراقبة كمجموعة ستشارك في الحد من هذه الظاهرة.

أما مجموعة جنين فاخترت موضوع حرية الرأي والتعبير، وتم التنسيق لعقد نشاط في الجامعة العربية الأمريكية. فيما اختارت مجموعة طولكرم موضوع الحريات العامة.



وشملت التدريبات مدخلاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والآليات الدولية لحماية الحقوق والحريات، كما شملت تدريباً حول بناء المشاريع ووضع الموازنات وتجنيد الأموال. وتلا هذا التدريب تنفيذ أنشطة خاصة بقضية الأسرى لذكرى يوم الأسير، فمجموعة طولكرم قامت بتنفيذ يوم ترفيهي لأطفال الأسرى، بالتنسيق مع جمعية تنمية الشباب ومركز البرامج النسوية، حضره ٥٠ من الأطفال وذويهم، وتخلل النشاط فقرات فنية وترفيهية.

وقامت مجموعة جنين ببناء خيمة تعرض قضية أسرى المدينة المحكومين مدى الحياة، وعددهم ١٠٠ أسير، حيث تم عرض صورهم ونبذة عن حياتهم، كما نظمت معرض أشغال يدوية من أعمال الأسرى، وضم المعرض جدارية تحوي أسماء ٥٠٠ أسير من المحافظة. وشاركت المجموعة في المسيرة المركزية ليوم الأسير في المحافظة، وقامت بإشعال الشموع على شكل العدد ٥٧٧٠ وهو عدد الأسرى السياسيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حينها. أما مجموعة نابلس، فقامت بإجراء زيارات بيتية لأسر المعتقلين في المدينة للتضامن معهم بالشراكة مع لجنة الأسير في المدينة.

تم التدريب للمجموعات على بناء الحملات، وشمل تحليلاً للوضع السياسي الراهن، واستعراضاً وتقييماً لجزء من الحملات المحلية والدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. كذلك تلقت المجموعات تدريبات حول مبادئ تعليم الكبار وتحفيزهم، ومفهوم التجنيد وقيادة المجموعات، وتوجيه الجمهور نحو المشاركة، ومهارات التواصل... وغيرها.

وكانت الورشة الأخيرة خلال العام وورشة تقييمية، حيث تمت الاستعانة بفريق عمل مختص ببناء المجموعات، وخلصت الورشة إلى التوصية بتركيز عمل المجموعات حول قضايا ترتبط نوعاً ما بعمل المؤسسة، حتى يتسنى للمؤسسة متابعة وتوجيه أكبر للمجموعات.

استخلاصات

سار البرنامج كما هو مخطط له، ولكن الشباب لم يتمكنوا من العمل على قضايا كبيرة كما هو متوقع، وكانت مجمل نشاطاتهم محدودة نسبياً ومركزة في قضية الاعتقال، كما أن التقييم أبرز أن الاعتماد عليهم وحدهم دون متابعة وتواصل مستمر من المؤسسة، يحدث فجوة بينهم، لذا يتطلب البرنامج توجيهها ومتابعة مستمرين للمجموعة من قبل المؤسسة.

إحدى أهم توصيات فريق التقييم تلخصت في أنه يجب أن يتم التركيز مع بداية بناء المجموعة على مفاهيم أساسية في بناء المجموعة، وبلورة هويتها المميزة، ومن ثم التركيز على قضية محددة مثل قضية الأسرى التي هي من صلب عمل المؤسسة، وبهذا تضمن المؤسسة عملية الرقابة والمتابعة، ويتم تشكيل مجموعات ضاغطة في قضية الأسرى تكون قادرة على تفعيل قضية الأسرى ودعمها.



الباب الرابع



الهدف العام الرابع:

تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق أهدافها

الهدف المرحلي الأول:

توفير بيئة داخلية داعمة تمكن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية

المخرج الأول:

تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية وتنفيذها بشكل منتظم

النتائج المباشرة:

١. وجود أنظمة وإجراءات واضحة، ومدى الالتزام بهذه الأنظمة.
٢. مدى توافق هذه الإجراءات والأنظمة مع القانون المحلي.

المتابعات والإنجازات:

عقدت الجمعية العمومية في المؤسسة اجتماعها السنوي بتاريخ ٢٠١١/٦/١٨، حيث تمت إضافة أعضاء جدد للهيئة العامة، واختيار مجلس إدارة جديد، وإقرار التقريرين المالي والإداري للمؤسسة. كما عقد مجلس إدارة المؤسسة اجتماعاته الدورية بشكل منتظم، وقام بمتابعة تنفيذ إستراتيجيات وخطط عمل المؤسسة.

تابعت المؤسسة عملية تنفيذ الخطة التشغيلية بصورة تكفل الرقابة والمراجعة الدورية، من خلال اللقاءات الشهرية لتقييم التنفيذ الفعلي مقابل الخطة الشهرية، ومن خلال عملية التقييم الشاملة نصف السنوية والسنوية، إذ تقوم المؤسسة بإصدار تقارير إدارية ومالية نصف سنوية وسنوية.

قامت الوحدة الإدارية والمالية بمتابعة عملية إدارة الموارد البشرية والمالية للمؤسسة بصورة مهنية وفاعلة، من خلال تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية المطلوبة كافة، وتمت عملية مراجعة شاملة لأدلة العمل لكل وحدة، وإجراء التعديلات اللازمة. وبخصوص دليل العمل المتخصص بالإجراءات الإدارية والمالية، تم تأجيل اعتماد التعديلات المقترحة للسنة القادمة، حيث سيكون هناك تدريب متخصص من قبل مركز تطوير المؤسسات.

المخرج الثاني:

تطوير قدرات الكادر

النتائج المباشرة:

١. استقطاب كادر مهني متخصص.
٢. مشاركة الكادر في برامج وورش تدريب.
٣. مستوى رضا الكادر الوظيفي.

المتابعات والإنجازات:

عملت المؤسسة خلال هذه الفترة على إضافة مسمى وظيفي جديد لهيكليتها «منسق الإعلام المحلي»، وتم شغل هذا المنصب في شهر أيار، كما وظفت المؤسسة بديلاً لمنسقة التوثيق والدراسات خلال إجازة الأمومة الخاصة بها، وتم توظيف محام آخر للعمل على قضايا محكمة سالم، ومتابعة ملف الاعتقال السياسي في الشمال. كما أقر مجلس الإدارة مسمى وظيفياً جديداً لتنسيق الشؤون الإدارية والمالية.

وعلى صعيد رفع قدرة وكفاءة الطاقم، شارك اثنان من طاقم العمل في دورة مع مؤسسة الحق بعنوان «تطبيقات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان». كما شارك احد أعضاء الطاقم مع مكتبة بلدية البيرة في دورة حول أرشفة المكتبات للمساهمة في تطوير نظام الأرشفة الداخلي للمؤسسة. وشارك احد أعضاء الطاقم في دورة كتابة المشاريع مع الأكاديمية البريطانية. وشارك ٣ من أعضاء الطاقم في دورة حول مؤشرات القياس والتقييم مع شركاء المؤسسة (Christian Aid)، ونفذت بالتعاون مع مؤسسة (Diakonia).

تم تطوير آلية داخلية لتبادل المعلومات من خلال لقاءات دورية لوحدات المؤسسة كافة، يتم فيها نقاش أهم الأخبار في كل وحدة، وأهم المشاركات، ويتم نقاش آليات تطوير العمل.

الهدف المرحلي الثاني:

خلق استدامة للمؤسسة

المخرج الأول:

تطوير شبكة علاقات المؤسسة محلياً إقليمياً ودولياً

النتائج المباشرة:

١. ارتفاع في طلب معلومات حول المؤسسة.
٢. ارتفاع في دعوة المؤسسة للمشاركة في الفعاليات المحلية والدولية.
٣. ازدياد في علاقات المؤسسة مع جهات مانحة.
٤. ازدياد في التمويل الفردي والمجتمعي.

المتابعات والإنجازات:

أداء المؤسسة على المستوى المهني، خاصة في قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين وحقوق الإنسان بشكل عام في الأرض المحتلة، عزز علاقات المؤسسة على المستويين المحلي والدولي، وعكس ثقة عالية من قبل المجتمع المحلي، وأيضاً من المؤسسات الحقوقية الدولية، وكذلك من الجهات الرسمية.

دعيت المؤسسة خلال العام للمشاركة في معظم الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية كوزارة الأسرى، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، وأيضاً من قبل المؤسسات الحقوقية والائتلافات المختلفة كافة. كذلك على الصعيد الدولي، دعيت المؤسسة للمشاركة في العديد من المؤتمرات والورش واللقاءات الخاصة بموضوع حقوق الإنسان، وعرض قضية الأسرى على وجه الخصوص في الأرض المحتلة.

شاركت المؤسسة، من خلال عضويتها في مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية، بدور أساسي في النقاش الجوهري حول سياسات التمويل، والشروط السياسية التي تفرضها بعض الجهات المانحة، والهجوم الذي تشنه بعض المؤسسات الصهيونية الإسرائيلية التي تستهدف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، خاصة منذ حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، كمؤسسة الرقيب على المؤسسات، التي حاولت الضغط على الحكومة الهولندية من خلال توجيه التساؤلات من خلال البرلمان الهولندي، حول تمويل ودعم المؤسسات الفلسطينية الحقوقية كالضمير، والحق، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ... وغيرها.

كما ناقش مجلس إدارة المؤسسة الأوضاع الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتأثير هذه التغييرات على أفق التمويل، ودعم رؤية المؤسسة ورسالتها بما يحترم استقلاليتها، وعدم فرض أي نوع من الشروط سوى المرتبط باحترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي. وجاءت توصية الهيئة العامة ومجلس الإدارة بالعمل على خلق علاقات جديدة، خاصة في العالم العربي، وإعادة تفعيل بعض العلاقات على صعيد محلي لضمان تطور أفق الدعم المالي لعمل المؤسسة وأهدافها.

نجحت المؤسسة خلال الفترة المنصرمة في إقامة علاقات جديدة مع مؤسسات دولية جديدة، كمؤسسة أكسور، وإيبالا، ولكن لم يتضح أفق هذه العلاقات بشكل نهائي، على الرغم من تقديم بعض المشاريع المشتركة مع هذه المؤسسات لجهات دولية كالاتحاد الأوروبي. كما حصلت المؤسسة على ثقة بعض الجهات الداعمة الجديدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

الملاحق



الحرية
لأسرى الحرية

الملحق رقم (1)

زيارات السجون

١. زيارات السجون و المعتقلات الإسرائيلية حسب مراكز الاعتقال و التوقيف

ت حسب المراكز جدول رقم (2)															عدد الزيارات	
السجون المدنية (المركزية)																
شيكما (عسقلان) المجدل	مستشفى الرملة (ماراش)	ثيفيه تيرتسا (الرملة نساء)	أيلون الرملة	الرملة / ايللا	هداريم	هشارون (رجال)	هشارون (تلموند نساء)	هشارون (تلموند أشبالي)	رومونييم	أشهوريت (كفار يونا)	الدامون	مجدو	جلبوع	شطة	عوفر	
1	1	1					1		1					1	1	كانون ثاني
	1		1		1							1	1		1	شباط
1	1				1		1		1		1	2	1	2	1	آذار
1		1	1								1	2	1		2	نيسان
1	1						1		1		1		1	1		أيار
1					1		1		1			1	1		1	حزيران
				3	1		2				2	2				تموز
2	2				1		2				2	1	1	2	1	أب
1	1											2	1		3	أيلول
3	1				1							2	2	1		تشرين أول
					1		1					1		1		تشرين ثاني
1	1						1					4	1		1	كانون أول
12	9	2	2	3	7		10		4		7	18	10	8	11	المجموع

٢. عدد الذين تمت زيارتهم نسبة إلى الذين طلبوا للزيارة

أوهاي كيدار بنر السيح	شيكما (عسقلان المجدل)	مستشفى الرملة (ماراش)	ثيفيه تيرتسا (الرملة نساء)	أيلون الرملة	نيتسان الرملة	هداريم	هشارون (رجال)	هشارون (تلموند نساء)	هشارون (تلموند أشبال)	رومونييم	أشموريت (كفار يونا)	الدامون	مجدو	جليوع	شطة	عوفر	
	4	5	1					4		6					5	5	كانون
	4	3	1					3		1					5	1	ثاني
	4	5		3		4							5	6		4	شباط
	3	3		3		2							4	6		3	
	3	3						3		2		4	3	4	2	4	آذار
	3	1				2				2		2	2	4	2	1	
	4	4	1	3								2	6	4		5	نيسان
	2	2	1	2								2	4	4		5	
	4	4						5		5		4		5	8		أيار
	2	1						4		1		4		5	8		
	3					4		4		4			7	4		4	حزيران
	2					4		3		4			4	4		4	
					11	2		6				5	7				تموز
					11	2		5				3	7				
	7	4				3		7				6	3	3	7	5	آب
	3	3				2		7				5	3	3	5	5	
	5	4											8	4		12	أيلول
	2	2											8	3		8	
	10	2				4						7	11	8			تشرين أول
	7	2				1						6	6	6			
						2			6			4		4			تشرين ثاني
						2			6			4		4			
	5							6				17	3			5	كانون أول
	2							4				17	3			5	
															طلبوا للزيارة		550
															من تمت زيارتهم		415

٣. زيارات السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب هدف الزيارة

الجموع	عزل	مقاتل غير شرعي	ظروف اعتقال	إجراءات شكوى	الاضراب	اعتداء / ضرب / تعذيب	اوراق بحثية	حالات مرضية	إداري	أطفال	نساء	الزيارات حسب هدف الزيارة			الزيارات حسب هدف الزيارة
												ظروف توقيف	ظروف سجن	متابعة تحقيق	
22	2		2			3		3		1	1		7	3	كانون ثاني
29	2		2	1		2		5	2	2			9	4	شباط
20	1						13	1		2	2		1		آذار
19	1		2			2	3	2			2		5	2	نيسان
24	1						6	2		1	2		12		أيار
22	1		3			3	8	2		1	1		3		حزيران
20						1	10				3		5	1	تموز
25	1			1		1	13	2	2		2		3		آب
25	1					1	8	2	2			1	5	5	أيلول
19	1				13			1				1	2	1	تشرين أول
14	1				6						1	3	1	2	تشرين ثاني
17				1	6			1				4	5		كانون أول
256	12		9	3	25	13	61	21	6	7	14	9	58	18	المجموع

جدول يبين مقارنة بين الزيارات التي تمت في الاعوام 2007 - 2010

2011	2010	2009	مرفق الاعتقال
2	11	12	بيتح تكفا
8	16	19	الجملة
1	9	1	تحقيق عسقلان
2	2	4	المسكوبية
13	38	36	المجموع
2011	2010	2009	مرفق الاعتقال
0	2	0	عصيون
0	مغلق	0	قدوميم
0	مغلق	0	بنيامين
5	1	3	حوارة
0	0	4	سالم
0	1	0	مركز الشرطة (صلاح الدين)
5	4	7	المجموع
2011	2010	2009	مرفق الاعتقال
11	11	8	عوفر
8	4	2	شطة
10	7	6	جلبوع
18	16	22	مجدو
7	10	1	الدامون

0	مغلق	2	تلموند الأشبال
10	13	3	تلموند نساء
0	مغلق	2	هشارون رجال
7	5	4	هداريم
0	مغلق	0	ثيتسان
2	5	2	أيلون
2	1	0	نفي ترتسيا
9	11	4	مستشفى الرملة
11	9	6	عسقلان
3	8	5	أوهليكدار
11	8	5	أيشل
11	9	3	نضحة
7	9	9	ريمون
9	6	11	النتقب
4	6	5	ريموثيم
0	0	3	مستشبلنسون
0	1	0	بئر السبع (سفينة الحرية)
3	0	0	ايلا
143	140	103	المجموع

الملحق رقم (2)

الضمير في الإعلام

الضمير في الإعلام المحلي

الصحف:

الليتك	الصحف والجرائد	
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=156899&cid=2639 http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=142274&cid=2639	الحياة الجديدة	1
1. http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=175793&Date=9/30/2011 2. http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=143819&Date=7/1/2010	جريدة الايام	2
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12070&article=654362&search=%C7%E1%D6%E3%ED%D1&state=true	جريدة الشرق الاووسط	3
http://www.alquds.com/news/article/view/id/296524 http://www.alquds.com/news/article/view/id/346574	جريدة القدس	4

المقابلات والتلفزيونية :

التاريخ	التلفزيون او الفضائية	
11/10/2011 مقابلة مع محمود حسان حول الاضراب عن الطعام	الجزيرة	1
	فلسطين اليوم	2
	Press tv	3
15/11/2011 مقابلة مع سحر فرنسيس حول تقرير لجنة حقوق الانسان حول تعاون الاطعم الطبية مع الشباك في تعذيب الاسرى	MBC	4
	فضائية القدس	5

الإذاعات:

التاريخ	الإذاعة	
	إذاعة مونتيكارلو	1
	إذاعة اجيال	2
6/10/2011 مقابلة مع سحر حول الاضراب عن الطعام	راديو الشمس	3
6/10/2011 مقابلة مع كليا حول الاضراب عن الطعام	راديوفرنسا	4
	إذاعة راية اف ام	5

مواقع إلكترونية:

الموقع الإلكتروني	اللينك	
وكالة معا الاخبارية	1. http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=443943 2. http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=426286&MARK=%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%8A%D8%B1%20%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%B1 3. http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=446217&MARK=%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%8A%D8%B1%20%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%B1	1
وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)		2
القدس نت	http://www.alquds.com/news/article/view/id/276047 http://www.alquds.com/news/article/view/id/297435	3
شبكة راصد للاخبار الحقوقية	http://www.pal-monitor.org/news/news.php?action=view&id=336	4
دنيا الوطن	http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/10/06/198967.html	5
وكالة سولا برس	http://arabsolaa.com/articles/view/29210/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%B5%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86	6
موقع بكرة	http://www.bokra.net/Articles/1148664/%D9%86%D9%82%D9%84__%D8%B3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA__%D8%A7%D9%84%D9%89__%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89__%D8%B3%D8%AC%D9%86__%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%84%D8%A9.html	7

- Al Jazeera (Internet) 'Life for Palestinians on the Other Side' 19/12/11
<http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/12/2011121752149234229.html>
- Al Jazeera (Internet) 'The Tactic of Arresting Palestinian Children' 08/07/11
<http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/07/20117211922998201.html>
- Inter Press Service News Agency (Internet) 'MIDEAST-Prisoners on Hunger Strike Find New Support' 11/10/11
<http://www.ipsnews.net/2011/10/mideast-prisoners-on-hunger-strike-find-new-support/>
- Ma'an News Agency (Internet) 'Study: Over 3.000 Palestinians arrested in 2011' 26/12/11
<http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=447940>
- MWC News (Internet) 'Commemorating Palestinian Political Prisoners' 24/04/11
<http://aljazeera-news.net/focus/analysis/10237-palestinian-political-prisoners.html>
- PRESS TV (TV & Internet) 'Rallies Held to Show Solidarity with Palestinian Prisoner's' 06/10/11
<http://www.presstv.ir/detail/203159.html>
- The Christian Science Monitor (Internet) 'Gilad Shalit Deal: West Bank Prepares to Welcome Palestinians Home' 17/11/11
<http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2011/1017/Gilad-Shalit-deal-West-Bank-prepares-to-welcome-Palestinians-home>

- The Electronic Intifada (Internet) ‘Children not except from widespread torture in Israeli Detention’ 06/07/11
<http://electronicintifada.net/content/children-not-exempt-widespread-torture-israeli-detention/10143>
- The Guardian (Print & Internet) ‘Justice for Gaza Conflict Victims: A response to Richard Goldstone’ 07/04/11
<http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/apr/07/richard-goldstone-report-gaza>
- The Palestine Telegraph (Internet) ‘Report’: Palestinian Prisoners at a Glance’ 18/10/11
<http://www.paltelegraph.com/world/middle-east/77-middle-east/10331-report-palestinian-prisoners-at-a-glance.html>
- The Palestine Chronicle (Internet) ‘Price of Dignity: Palestine’s Political Prisoner’s’ 27/01/11
http://www.palestinechronicle.com/view__article__details.php?id=16592
- Sabbah Report (Internet) ‘Palestinians Protest Israeli Prison Hell’ 10/07/11
<http://sabbah.biz/mt/archives/2011/10/07/palestinians-israeli-prison-hell/>
- Voice of America (Internet) ‘Palestinian Prisoner Swap Raises Questions about Justice’ 24/10/11
<http://www.voanews.com/content/palestinian-prisoner-swap-raises-questions-about-justice-132550413/173299.html>

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان

تعريف:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق الانسان، أسسها في القدس عام 1992 مجموعة من نشطاء ومهتمين بحقوق الانسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية . ويحيط بالضمير عدد من الانصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضمائر) ، وهم الاشخاص الذين يؤمنون بأهدافها ويشاركون بأشطتها، ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً .

والضمير عضو في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، وفي الإئتلاف من اجل الدفاع عن الحقوق والحريات، والائتلاف الاقليمي والمحلي لإلغاء عقوبة الاعدام، وكذلك عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب .

تؤمن الضمير بعالمية حقوق الانسان والتي تستند الى أولوية إحترام الكرامة الانسانية، وعدم تجزئتها إستناداً الى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً . كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان في إطار حقه في تقرير مصيره .

الأهداف :

أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الاعدام .

ثانياً: مناهضة الإعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة .

ثالثاً: دعم وإسناد سجناء الرأي والاهتمام بالسجناء السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً .

رابعاً: المساهمة في الضغط لسن قوانين تضمن مبادئ حقوق الانسان والحريات الاساسية وضمان تنفيذها .

خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون .

سادساً: تكريس الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير .

سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

برامج الضمير :

أولاً: البرنامج القانوني :- توفير الخدمة القانونية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاكمات والزيارات الدورية والارشاد الحقوقي والقانوني .

ثانياً: برنامج الدراسات والتوثيق :- توثيق كافة الاحصائيات وظروف الاعتقال والانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى والمعتقلين واسرهم بصورة علمية وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها الاسرى .

ثالثاً: برنامج الضغط والمناصرة :- في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير باشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي ومساندة الاسرى ونصرتهم .

رابعاً: برنامج التوعية والتدريب :- تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الاسرى وعائلاتهم . ومن خلال برنامج الضمائر نقوم بتدريب وتفعيل دور النشطاء الشباب في تعزيز وحماية حقوق الانسان .

رام الله - حوار الراقدين - عمارة صبات - ط1 - شقة رقم 2

تلفون: 009722960446 أو 009722970136